

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)



Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

**تطوير تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني
في فلسطين: قطاع الجلود والأحذية
تحليل الواقع وتقييم التدخلات الحكومية**

**Developing the Competitiveness of Palestinian
Product and Increasing its Market Share:
Footwear and Leather Sector**

بلال فلاح

Belal Fallah

2018

2018



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

**تطوير تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني
في فلسطين: قطاع الجلود والأحذية
تحليل الواقع وتقييم التدخلات الحكومية**

بلال الفلاح

2018

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

محمد نصر (رئيس المجلس)، إسماعيل الزايري (نائب الرئيس)، لنا أبو حجلة (أمين السر)، ماجدة سالم-زهر (أمين الصندوق)، باسم خوري، خالد عسيلي، علا عوض، سام بحور، سليم تمّاري، ماهر المصري، محمد مصطفى، نافذ الحسيني، هيثم الزعبي، نبيل قسيس (مدير عام المعهد - عضو بحكم المنصب).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2018 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

تطوير تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني في فلسطين: قطاع الجلود والأحذية
تحليل الواقع وتقييم التدخلات الحكومية

الباحث الرئيسي: بلال فلاح

الباحثون المساعدون: أروى ابو هشيش
علي جبارين

تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

2018

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

ISBN 978-9950-374-79-9



تقديم

يقوم معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) بدراسات تتناول قطاعات إنتاجية اقتصادية تحت عنوان "تطوير تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني" ودراسة قطاع الجلود والأحذية هي الثانية التي تصدر في سلسلة من خمس دراسات يعكف المعهد على إعدادها ونشرها تباعاً، وسيلبيها قريباً إصدار الدراسات عن قطاعات المستحضرات الطبية، الصناعات الغذائية، والتبغ ومنتجاته.

يعتبر قطاع صناعة الجلود والأحذية في فلسطين أحد أهم القطاعات التصديرية والإنتاجية خلال الثلث الأخير من القرن الماضي ولكنه واجه تحديات تبين أنها حدثت من حصته السوقية وأدت إلى تقليص نشاطاته. وتوثق هذه الدراسة عدداً من الأسباب التي ساهمت في تراجع النشاط الاقتصادي لهذا القطاع وتفحص مدى نجاح التدخلات الحكومية التي سعت إلى تعزيز تنافسيته وزيادة حصته كمنتج وطني لدى المستهلك وإسهامه في الصادرات. بالمحصلة، يبقى هذا القطاع واعداً وقابلاً للنمو، إنما يحتاج ذلك إلى مجموعة متكاملة من التدخلات التي تقترحها الدراسة ونجدها في الخلاصة.

يسرنا أن نضع الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة بين أيدي القراء المهتمين والباحثين والمنتجين الصناعيين، وبخاصة أمام جهات صنع القرار، آمليين أن يجدها مفيدة. ويسرنا كذلك أن نتقدم باسم المعهد بجزيل الشكر إلى الباحث وكل من شارك في إعداد وإنتاج هذا الإصدار كما نتوجه بعميق شكرنا إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعمه المستمر للمعهد وتمويله سلسلة الدراسات القطاعية الحالية.

د. نبيل قسيس

المدير العام

المحتويات

1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة وأهدافها
5	الفصل الثاني: خصائص قطاع الجلود والأحذية وأهم المؤشرات الاقتصادية
10	1-2 دور التجمع العنقودي للصناعات الجلدية في الحد من انكماش قطاع الجلود والأحذية
13	الفصل الثالث: سياسة رفع التعرفة الجمركية والتغيرات على استيراد الأحذية
19	الفصل الرابع: منهجية قياس نجاح سياسة رفع التعرفة الجمركية
21	الفصل الخامس: نتائج تقدير نموذج الانحدار باستخدام بيانات قيم الاستيراد
25	الفصل السادس: سياسة حكومية مرتقبة لدعم صناعة الجلود والأحذية
27	الفصل السابع: الخلاصة والتوصيات السياساتية
31	المراجع
33	الملاحق
	الملحق الأول: تقدير نموذج الانحدار الخطي الخاص بتطبيق منهجية Difference in
37	Difference
43	الملحق الثاني: قائمة السلع الخاصة بالمجموعة المعالجة والمجموعة الضابطة

قائمة الجداول

- جدول (1): قيمة الأحذية المُصدرة إلى عدة دول ما بين عام 2007 و2016 (بالألف شيكل) 9
- جدول (2): قيمة الأحذية المستوردة من الصين وتركيا بين عام 2010 و2017 (بالشيكل) 15
- جدول (3): كمية الأحذية المستوردة للضفة الغربية وقطاع غزة حسب بلد المنشأ للفترة ما بين 2010 و2017 16
- جدول (4): توزيع كمية الأحذية المستوردة للضفة الغربية وقطاع غزة حسب المناطق للفترة ما بين 2010 و2017 17
- جدول (5): توضيح آلية عمل نموذج Difference in Difference 20

الملخص التنفيذي

- تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم التحديات التي تواجه قطاع الجلود والأحذية والمرتبطة بتراجع حصته السوقية ونشاطه الإنتاجي. كما تهدف لتقييم التدخلات الحكومية التي سعت إلى تعزيز تنافسية هذا القطاع. وفي هذا الإطار، فحصت الدراسة مدى نجاح سياسة رفع التعرفة الجمركية، بنسب تصل إلى 27%، في الحد من استيراد الأحذية الجاهزة من الصين إلى أسواق الضفة الغربية وذلك بعد حوالي 5 سنوات من إقرار هذه السياسة. وتناقش الدراسة أيضا حظوظ نجاح سياسة التعليمات الفنية الإلزامية، والتي لا تزال في طور الإقرار، في الحد من استيراد الأحذية وزيادة الحصة السوقية للمنتج الوطني في هذا القطاع.
- توثق الدراسة عدداً من الأسباب التي ساهمت في تراجع النشاط الاقتصادي لقطاع الجلود والأحذية. وأهمها، تراجع الطلب من السوق الإسرائيلي وفتح باب الاستيراد على مصراعيه دون ضمان أسس التنافس العادل مع الصناعة المحلية. كما تناقش الدراسة التأثيرات السلبية المتعلقة بارتباط إنتاج هذا القطاع بالسوق الإسرائيلي من خلال التعاقد من الباطن. هذا إضافة إلى تدني مستوى رأس المال البشري الموظف في الإدارة والإنتاج والافتقار للابتكار في التصاميم، وكذلك وجود قصور في استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- ولفحص مدى نجاح سياسة رفع التعرفة الجمركية في الحد من الاستيراد، توظف الدراسة البيانات المتوفرة حول قيم وكميات الأحذية المستوردة باستخدام منهجية " Difference in Difference" لمقارنة التغير في اتجاهاتها مقارنة بسلعة أخرى مشابهة من حيث نمط الاستهلاك (الملابس الجاهزة المستتناة من سياسة رفع التعرفة الجمركية). وقد أظهرت النتائج أن مستوى استيراد الأحذية من الصين لم يتأثر بسياسة رفع التعرفة الجمركية. ويعود سبب قصور هذه السياسة إلى الصعوبات التي تواجه دائرة الجمارك الفلسطينية في الرقابة على تدفق السلع المستوردة إلى السوق الفلسطيني. إذ لا تتيح اتفاقية باريس الاقتصادية تواجد موظفي الجمارك الفلسطينيين على المعابر والموانئ الإسرائيلية للرقابة على تدفق الواردات نحو الأسواق الفلسطينية. وبالتالي، يصعب فحص مدى مطابقة الأسعار المصرح عنها في البيانات الجمركية مع الأسعار الحقيقية، مما يمكن المستوردين الفلسطينيين من تخفيض أسعار الأحذية التي يصرحون عنها لتخفيض الجمارك والضرائب المستحقة عليها.

- وبناء على نتائج هذا الفحص، توصلت الدراسة إلى أن الاستمرار في تطبيق سياسة رفع التعرفة الجمركية كأداة للحد من استيراد الأحذية من الصين لن يكون مجدياً، طالما أن تدفق السلع المستوردة من خلال المعابر الإسرائيلية والتدقيق على أسعارها لا يخضع لسيطرة دائرة الجمارك الفلسطينية.
- فيما يتعلق بسياسة التعليمات الفنية الإلزامية، تناقش الدراسة الأهمية الاقتصادية لفرض المعايير التي تضمن صحة المستهلكين وسلامتهم، وتوفير المعلومات اللازمة لهم، وزيادة الإقبال على المنتجات ذات الجودة المضمونة. وفي هذا الصدد تمت الإشارة إلى أن حظوظ نجاح هذه السياسة قد تكون مرتفعة، فأشكاليات تطبيق سياسة رفع التعرفة الجمركية والمرتبطة بالتلاعب بقيم الاستيراد يمكن تجنبها حال تبني سياسة التعليمات الإلزامية بشكل فعال وذلك لأن هذه السياسة تقوم على فحص جودة المنتج ولا ترتبط بقيمته. فالمأمول أن تساهم هذه السياسة في تحسين جودة المنتج المحلي وتعزيز المنافسة العادلة مع المستورد من خلال منع الاختلال السوقي الناتج عن حجب المستوردين المعلومات الحقيقية عن مستوى جودة الأحذية.
- تناقش الدراسة كذلك التحديات التي قد تؤثر سلباً على فعالية سياسة التعليمات الفنية، كما تم تحديدها في مسودتها الأخيرة. هذا إضافة إلى بحث تأثيراتها المتوقعة على أسعار الأحذية واقتراح عدد من التوصيات لزيادة فرص نجاحها. حيث تشدد الدراسة على ضرورة التدرج في تطبيق التعليمات الخاصة بالفحوصات الكيميائية والفيزيائية، إذ توصي باستهداف الأحذية ذات الوفرة الإنتاجية كمرحلة أولى، ومن ثم توسيع التطبيق ليشمل الأصناف الأخرى، وذلك للمساعدة في ضبط الأسعار ومنع ارتفاعها بشكل ملموس. كذلك توصي الدراسة بضرورة إلزام جميع موردي الأحذية (المنتجين والمستوردين) بإدراج بطاقة البيان على جميع أنواع الأحذية، دون تدرج، حتى يتاح للمستهلكين الحصول على جميع المعلومات الخاصة بقرارهم الشرائي. كما توصي بفتح المجال أمام المنتجين والموردين لاستخدام شهادات الفحص الكيميائي من مؤسسات أجنبية معترف بها، لعدم توفر مختبرات محلية في الوقت الراهن، مع مراعاة ضرورة التدقيق في هذه الشهادات.
- تؤكد الدراسة على أهمية تضافر الجهود من أجل زيادة الحصة السوقية لقطاع الجلود والأحذية. إذ يصعب الاعتماد على سياسة التعليمات الفنية الإلزامية لوحدها في تحسين

جودة الإنتاج من دون رفع مستوى رأس المال البشري وتحديث طرائق الإنتاج وتحفيز العمال على الإقبال على هذا القطاع من خلال تفعيل الحقوق والامتيازات العمالية. لذا، يلزم أن يتم تنسيق هذه التدخلات مع الجهات الفاعلة وذات العلاقة.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وأهدافها

خلال الثلث الأخير من القرن الماضي كان قطاع صناعة الجلود والأحذية أحد أهم القطاعات التصديرية والإنتاجية في فلسطين. فقد ساهمت القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على استيراد الأحذية، سواء في السوق الفلسطيني أو الإسرائيلي، في نمو هذا القطاع بشكل مضطرد. وشكل السوق الإسرائيلي لعقود عديدة الوجهة الأساسية لمنتجات هذا القطاع. تشير بعض التقديرات إلى أن عدد المنشآت العاملة في صناعة الأحذية قد بلغ في بداية التسعينات حوالي 1,000 منشأة وبطاقة تشغيلية تقارب 10,000 عامل (Paltrade, 2014) وكانت مدينة الخليل المركز الصناعي لهذا القطاع.

إلا أن التحولات في السياسة التجارية لإسرائيل، منتصف التسعينات، نحو الانفتاح التجاري ورفع قيود الاستيراد عن العديد من الصناعات التقليدية ومن ضمنها قطاع الجلود والأحذية قد أدى إلى انكماش هذا القطاع بشكل تدريجي. كما ساهمت سياسة السلطة الفلسطينية في فتح باب الاستيراد على مصراعيه من دول شرق آسيا، وخصوصا الصين، في تراجع في حصة هذا القطاع من السوق المحلي بشكل كبير. وتمتاز الأحذية المستوردة بتصاميم جميلة تواكب الموضة العالمية وتلبي أذواق شريحة واسعة من المستهلكين. إلا أن عدم وجود تعليمات فنية إلزامية وضعف الرقابة على الأسواق مكّن العديد من المستوردين من رفق السوق الفلسطيني بأحذية منخفضة الجودة وعلى نطاق واسع. وقد ساهم انخفاض أسعار هذه البضائع وعدم توفر بيانات توضيحية عن المستوى المتدني لجودتها في ارتفاع الطلب عليها خصوصا لدى العائلات الأقل دخلاً. نتيجة لذلك، لم تستطع مصانع الأحذية المحلية الصمود طويلا أمام المنافسة السعرية للأحذية المستوردة مما أدى إلى توقف الإنتاج في العديد منها وأضحى أصحابها مستوردين. أما المصانع التي حافظت على بقاءها، فقد اضطر عدد كبير منها، بحسب ما صرح به عدد من أصحاب مصانع الأحذية، إلى خفض إنتاجيته والتحول نحو الإنتاج الموسمي.

في السنوات الأخيرة، تزايدت الضغوطات، خصوصاً من قبل اتحاد الصناعات الجلدية، على الحكومة الفلسطينية من أجل اتخاذ إجراءات تحد من التدفق الحر للأحذية الجاهزة المستوردة وتآكل حصة المصانع المحلية من السوق المحلي. وفي شهر آذار من عام 2013 أصدرت الحكومة الفلسطينية قراراً برفع التعرفة الجمركية على عدد من السلع المستوردة، تضم الأحذية وعددًا من المنتجات كالملابس الجاهزة، والأثاث، والألمنيوم. وقد تم رفع التعرفة الجمركية على الأحذية المستوردة بنسب تصل إلى 27%. وتتسق هذه السياسة مع بنود اتفاقية باريس الاقتصادية والتي ربطت مستوى التعرفة الجمركية بالحد الأدنى لنظيرها الإسرائيلي لكافة السلع المستوردة باستثناء ما ورد في القوائم السلعية التالية: أ1، أ2، وب.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم التحديات التي تواجه قطاع الجلود والأحذية والتي حدثت من حصته السوقية وأدت إلى تقلص نشاطاته. كما تهدف إلى فحص مدى نجاح التدخلات الحكومية في تعزيز تنافسية هذا القطاع. وفي هذا الإطار، ستركز الدراسة على تقييم مساهمة سياسة رفع التعرفة الجمركية في الحد من استيراد الأحذية الجاهزة إلى أسواق الضفة الغربية وذلك بعد حوالي 5 سنوات من إقرار هذه السياسة وتطبيقها. وقد تم استثناء قطاع غزة من هذا التحليل بسبب عدم تبني حكومة حركة حماس، عقب سيطرتها على قطاع غزة عام 2007، للسياسات الجمركية التي أقرتها الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية. كما تم حصر فحص تأثير رفع التعرفة الجمركية في الأحذية المستوردة من الصين كونها المورد الرئيس للأحذية ذات الجودة المنخفضة والتي أثرت سلباً وبشكل ملموس على تنافسية قطاع الجلود والأحذية. وفي ذات سياق التدخلات الحكومية، تعكف الحكومة حالياً على إقرار عدد من التعليمات الفنية الإلزامية لقطاع الجلود والأحذية وذلك كأداة غير جمركية (non-tariff) لحماية هذا القطاع، وستفحص هذه الدراسة حظوظ نجاح هذه السياسة وتطرح توصيات حول تطبيقها.

لتحقيق أهداف الدراسة، تم جمع بيانات أولية عن طريق إجراء مقابلات معمقة مع عينة مختارة من أصحاب مصانع الأحذية والمدابغ في مدينة الخليل، وخبير تصميم أحذية، ومدير التجمع العنقودي، وممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني، إضافة إلى رئيس غرفة تجارة وصناعة الخليل. وشملت المعلومات التي تم جمعها عدداً من المحاور، أهمها: التغيرات التي طرأت على قطاع الجلود والأحذية خلال السنوات السابقة، والارتباطات مع السوق الإسرائيلي، ورفع القيود

الجمركية، والسياسات الحكومية وجدواها من وجهة نظر العاملين في القطاع، وتوفر المهارات الفنية والإبداعية لدى العمال، وحصة الأجور من فاتورة الإنتاج، ومستوى التكنولوجيا المستخدمة في التصنيع والإنتاج، والتصدير، والقدرة التنافسية مقارنة بالمستوردات.

وتم أيضاً استخدام بيانات ثانوية عن قيمة وكمية جميع الأحذية المستوردة إلى السوق الفلسطيني خلال الفترة ما بين عام 2010 و2017، وهي نفس الفترة التي يغطيها فحص فعالية سياسة رفع التعرفة الجمركية. وتم الحصول على هذه البيانات من قبل وزارة المالية والتخطيط والتي تم جمعها من البيانات الجمركية التي صرح عنها المستوردون الفلسطينيون أمام سلطات الجمارك الإسرائيلية. وبذلك تم استخدام بيانات قيم الاستيراد قبل خضوعها لإعادة التخمين من قبل دوائر الجمارك الفلسطينية. والهدف من استخدام هذه البيانات هو توضيح التطورات التي طرأت على قطاع الجلود والأحذية وكذلك توظيفها بشكل رئيس في تقييم سياسة التعرفة الجمركية من خلال استخدام نموذج Difference in Difference والذي يشيع توظيفه في فحص التأثير السببي للتدخلات السياسية.

يعرض الفصل الثاني للدراسة أهم خصائص قطاع الجلود والأحذية وأهم المؤشرات الاقتصادية، مع تسليط الضوء على عدد من العوامل التي أدت إلى انحسار الحصة السوقية لهذا القطاع. وفي الفصل الثالث، يتم شرح مفهوم التعرفة الجمركية وتأثيرها الاقتصادي باختصار وأهم التغيرات التي طرأت على استيراد الأحذية خلال فترة الفحص ودور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل والتجمع العنقودي لصناعة الأحذية في تعزيز تنافسية هذه الصناعة وزيادة حصتها في السوق المحلي. ويتبع ذلك في الفصل الرابع، شرح عن المنهجية التي تستخدمها الدراسة في قياس مدى نجاح سياسة التعرفة الجمركية في الحد من استيراد الأحذية. ويناقش الفصل الخامس أهم نتائج الفحص، كما يفرد جزءاً من التحليل للتأكد من صحة وثبات هذه النتائج. وفي الفصل السادس تعرض الدراسة أهم ملامح تدخل الحكومة المرتقب (فرض تعليمات فنية إلزامية خاصة بالأحذية المصنعة والمستوردة) لدعم قطاع الجلود والأحذية. تختتم الدراسة بالفصل السابع بتلخيص أهم نتائجها، وعرض عدد من التوصيات الخاصة بسياسة رفع التعرفة الجمركية، وتعزيز فرص نجاح التعليمات الفنية الإلزامية.

الفصل الثاني

خصائص قطاع الجلود والأحذية وأهم المؤشرات الاقتصادية

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على أهم خصائص هذا القطاع والمؤشرات والعوامل الاقتصادية التي توثق تراجع النشاط الاقتصادي لقطاع الجلود والأحذية خلال السنوات السابقة. يستند هذا الفصل في تحليله إلى بيانات متنوعة من المسوح الاقتصادية ومسوح القوى العاملة التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبيانات اتحاد الصناعات الجلدية عن عدد العاملين في منشآته. هذا إضافة للمعلومات التي تم جمعها من خلال مقابلات مع عينة مختارة تم الإشارة إليها أعلاه.

تتوزع منشآت هذا القطاع ما بين مصانع أحذية ومدابغ ومشاغل للصناعات الجلدية الأخرى. وتشكل مصانع الأحذية الغالبية الساحقة من هذه المنشآت. وتتركز الغالبية العظمى منها في مدينة الخليل، حيث تتجمع المدابغ تحديداً في المنطقة الصناعية، أما مصانع الأحذية فتنتشر في أرجاء المدينة. ويعود سبب ذلك إلى أن الأخيرة لا تحتاج للبنى التحتية المتوفرة عادة في المناطق الصناعية، كالمساحات المخصصة للشحن والتفريغ وخدمات التخلص من النفايات أو إعادة تدويرها. فالمستلزم الأساس لمصانع الأحذية هو الحيز المكاني للإنتاج وتوفر الكهرباء. وكذلك لا تشكل مصانع الأحذية مصدر إزعاج للسكان، يوجب نقلها إلى مناطق صناعية.

بالنسبة لهيكلية تكاليف الإنتاج، تظهر بيانات المسوح الاقتصادية لعام 2017 أن المواد الخام هي المكون الأساس حيث تشكل حوالي 80% من قيمة مستلزمات الإنتاج السلعي مقابل 5% لتكاليف الكهرباء والماء والمحروقات. وتشكل تعويضات العاملين حوالي 21% من قيمة الإنتاج الكلي. وعن مصادر المواد الخام للمدابغ، فتعتمد على ما توفر من الجلود الخام المحلية، ومصدرها ما يذبح من الثروة الحيوانية ومن الاستيراد المباشر من ألمانيا وإيطاليا. وتشكل المدابغ أحد المصادر الأساسية لتوريد الجلود لمصانع الأحذية. ويعاب عادة في هذه الجلود تدني جودتها خاصة للأحذية النسائية، ويرجع ذلك غالباً إلى عدم تحديث تكنولوجيا الإنتاج ومنع إسرائيل أصحاب المدابغ من استيراد مواد كيميائية ضرورية متدعة بأسباب أمنية.

بالنسبة لمصانع الأحذية، يعتمد بعضها على استيراد المواد الخام بشكل غير مباشر بواسطة موردين إسرائيليين. ويرجع سبب اللجوء لهذه الوسيلة إلى أن الاستيراد المباشر يتطلب استيراد كميات كبيرة تفوق قدرتها الإنتاجية. وعادة ما يتم اللجوء إلى استيراد كميات كبيرة من إسرائيل للحصول على سعر منافس وتخفيض مصاريف الشحن. كما يفضل بعض أصحاب المصانع الاستيراد غير المباشر كوسيلة لتخفيض مخاطر تسديد الدفعات النقدية المستحقة على التجار (الزبائن) الإسرائيليين. وتحديداً، يتم تحويل المبالغ المستحقة لمورد المواد الخام من حساب التاجر الإسرائيلي. وبحسب المقابلات التي تم إجراؤها، يلجأ بعض أصحاب المصانع إلى الاستيراد غير المباشر من الإسرائيليين كوسيلة لإقناع دائرة الجمارك في الحصول على العدد المطلوب من فواتير المقاصة. وفي ذات السياق، أشار آخرون إلى أن دائرة الجمارك والمكوس لا تصدر في الغالب فواتير المقاصة بالعدد المطلوب من قبل المصنعين. ويأتي ذلك، حسب موظفين من هذه الدائرة، كأداة ضبط لمنع سوء استغلالها. بينما يرى بعض أصحاب المصانع بأن الهدف من ذلك هو تعظيم عوائد المقاصة من خلال تقليل المبيعات إلى السوق الإسرائيلي. على كل، لن تحاول هذه الدراسة تحديد أثر تقليص عدد فواتير المقاصة على إنتاج قطاع الجلود والأحذية ومبيعاته الموجهة إلى السوق الإسرائيلي لعدم كفاية البيانات المتوفرة حول ذلك.

تشير البيانات المتاحة لسلسلة المسوح الاقتصادية إلى انكماش النشاط الاقتصادي لقطاع الجلود والأحذية الرسمي¹ (formal) خلال السنوات الماضية. فقد انخفض عدد المنشآت العاملة فيه من حوالي 782 إلى 269 منشأة في الفترة ما بين عام 2002 و2017. كما انخفض عدد العاملين من 5,140 إلى 2,070. كذلك تشير إحصاءات المسوح الاقتصادية إلى تضائل ملموس في حجم هذا القطاع بالنسبة لمجمل قطاع الصناعة خلال نفس الفترة. فقد انخفضت حصته التشغيلية من 8% إلى 2% وكذلك انخفضت حصته من إجمالي عدد المنشآت من 5% إلى 1.5%. وبحسب بيانات مسوح القوى العاملة، والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انخفضت حصة العاملين في قطاع الجلود والأحذية، سواء في المنشآت الرسمية أو غير الرسمية، نسبة لمجمل العاملين في القطاع الصناعي من 12% إلى 3% خلال الفترة ما بين عام 2000 و2016. وتشير التقديرات غير الموثقة لاتحاد الصناعات الجلدية، إلى انخفاض

¹ لا تشمل بيانات المسوح الاقتصادية المنشآت غير الرسمية.

الحصة السوقية المحلية لهذا القطاع من حوالي 80% إلى 20% خلال نفس الفترة. واتساقاً مع هذه النتائج، تشير إحصائيات المسوح الاقتصادية لعام 2016 إلى أن إجمالي قيمة الإنتاج المقدر بالأسعار الجارية، والبالغة حوالي 54 مليون دولار، قد انخفضت بحوالي 31% مقارنة بعام 2002.

أما بالنسبة للطاقة التشغيلية، فقد بلغ متوسط عدد العاملين للمنشأة الواحدة، بحسب البيانات المتوفرة من اتحاد الصناعات الجلدية، حوالي 12 عاملاً. ويبدو أن الصدمات التي تعرض لها قطاع الأحذية قد أثرت سلباً على حجم المنشأة، إذ تشير بيانات مسوح القوى العاملة إلى أن نسبة المنشآت الكبيرة (تلك التي توظف 20 عاملاً فأكثر) قد انخفضت من 33% عام 2008 إلى حوالي 11% عام 2017. كما يتصف الإنتاج بالموسمية، خصوصاً للمنشآت الصغيرة، حيث يضطر العديد من أصحاب المصانع إلى تسريح عدد من عمالهم مؤقتاً عند انخفاض الطلب. والجدير بالذكر أن الغالبية العظمى من منشآت قطاع الجلود والأحذية هي منشآت عائلية (family businesses)، حيث تنتقل المهارات الإدارية والفنية عادة من الآباء للأبناء بالخبرة. ففي عام 1999 بلغت نسبة العاملين بدون أجر (من أفراد العائلة)، بحسب بيانات مسوح القوى العاملة، حوالي 14%. إلا أن هذه النسبة انخفضت عبر السنين لتصل إلى 8% عام 2017. حيث يبدو أن انكماش هذا القطاع قد أثر بشكل سلبي على قرارات الأبناء بالانخراط في مهنة الآباء. وتشير الإحصاءات أيضاً إلى تدني إنتاجية العامل إذ تبلغ حوالي 22,000 دولار مقابل حوالي 45,500 دولار لمجمل القطاع الصناعي لعام 2016. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بارتفاع حصة الإنتاج اليدوي، وموسمية الإنتاج، وتدني تحديث التكنولوجيا المستخدمة في تقنيات الإنتاج.

وعن مستوى رأس المال البشري، تظهر بيانات مسوح القوى العاملة لعام 2017 تدني المستوى التعليمي لعاملي هذا القطاع، فمعظمهم لم يكملوا الدراسة الثانوية (90% من مجموع العاملين). وقلما يلتحق هؤلاء بمؤسسات تعليمية لصقل مهاراتهم والتعرف على الجديد في تقنيات الإنتاج والتصميم. إضافة إلى ذلك، يعتمد الإنتاج، بحسب المقابلات، على تكنولوجيا قديمة نسبياً خصوصاً في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وبذلك يشكل تدني المستوى التعليمي وانخفاض مستوى التكنولوجيا أسباباً إضافية لتدني القدرة التنافسية لقطاع الجلود والأحذية.

ويواجه هذا القطاع أيضا تحدٍ آخر يتمثل في عدم إقبال أجيال جديدة على هذه الصناعة نتيجة لانخفاض الطلب عليها، إذ بلغ متوسط أعمار العاملين في هذا القطاع عام 1999 حوالي 29.6 مقابل 36 عام 2017. وربما تكون ظروف العمل سبباً في ذلك، حيث تشير بيانات القوى العاملة لعام 2017، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن الغالبية العظمى (أكثر من 90%) من أصحاب العمل لا يلتزمون بدفع الالتزامات المرتبطة بحقوق العمال الخاصة بمكافأة نهاية الخدمة والإجازات مدفوعة الأجر كما ينص عليها قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لعام 2000. كما لا يتمتع العمال بامتيازات عمالية كالتأمين الصحي أو التأمين ضد إصابات العمل. إن من شأن الالتزام بالحقوق والامتيازات العمالية أن يحسن من إقبال العمال على العمل في قطاع الجلود والأحذية وذلك كشرط أساسي في إعادة إحيائه وزيادة حصته السوقية.

أما بالنسبة للتصدير، فلا يزال السوق الإسرائيلي أهم وجهة تسويقية بالرغم من انخفاض الطلب خلال فترة التسعينات وبداية الألفية الثانية. يوثق جدول (1) التغير السنوي في مستوى التصدير بحسب الوجهة ما بين عام 2007 و2016 مقاساً بالأسعار الجارية.² في عام 2007، استحوذ السوق الإسرائيلي على حوالي 94% من مجمل الصادرات، وانخفضت هذه النسبة لفترة مؤقتة ما بين عام 2010 و2012 بسبب تراجع الطلب. وتظهر البيانات أيضا ازدياداً ملحوظاً في قيمة الصادرات للسوق الإسرائيلي خلال السنوات اللاحقة حتى عام 2015. ويمكن الاستنتاج من هذه البيانات بضعف قدرة قطاع الجلود والأحذية على الوصول للأسواق الخارجية وذلك كإستراتيجية للتعويض عن أي تراجع في الطلب من السوق الإسرائيلي. وعموماً، يمكن اختصار عوائق التصدير بحسب آراء عدد من أصحاب المشاغل بما يلي:

- قصور في الوصول إلى الأسواق الخارجية بسبب عدم وجود كادر تسويقي مؤهل في مصانع الأحذية وعدم وجود ملحقيات تجارية في السفارات الفلسطينية تساهم في ترويج المنتجات الفلسطينية وتوفير المعلومات الخاصة بالتصدير.
- تخوف الزبائن في الأسواق الخارجية من عدم قدرة المنتجين الإيفاء بطلبات الإنتاج بسبب التقلبات السياسية في الأراضي الفلسطينية وتأثيرها على النشاطات الإنتاجية.

² لا تتوفر بيانات عن كميات الأحذية المصدرة.

- ارتفاع تكلفة شحن المواد الخام نتيجة القيود التي يفرضها الاحتلال على حركة نقل البضائع.
- عدم التزام وزارة المالية بتسديد مبالغ الإرجاع الضريبي.

علاوة على ذلك، يعاني قطاع الجلود والأحذية من مشاكل أخرى تتمثل في انخفاض مستوى الجودة مقارنة بالمعايير والمقاييس المعتمدة في الأسواق العالمية. ويتركز هذا القصور في المصانع الصغيرة ومتوسطة الحجم، التي تعتمد عادة على المنافسة السعرية لترويج منتجاتها. كما يشكل القصور في إنجاز تصاميم عصرية تلبي أذواق مختلف الشرائح، خصوصاً شريحة الإناث، ومواكبة التغيرات المستمرة في الموضة العالمية أحد أسباب انحسار الحصة السوقية. وعادة ما يعتمد تصميم الأحذية على الاستخدام المكثف لبرامج التصميم المحوسبة ومهارات تقنية عالية. إلا أن معظم مصانع الأحذية، بحسب خبير تصميم محلي، لا توظف مصممين أو تستثمر في تقنيات التصميم.

جدول (1): قيمة الأحذية المُصدرة إلى عدة دول ما بين عام 2007 و2016 (ألف شيكل)

نسبة الصادرات للسوق الإسرائيلي	وجهة التصدير					السنة
	مجموع الصادرات	أخرى	الأردن	السعودية	إسرائيل	
0.96	24331	66	480	347	23438	2007
0.95	26139	271	427	629	24811	2008
0.85	25363	1858	1267	665	21572	2009
0.84	25045	3049	504	536	20956	2010
0.88	35424	546	682	2946	31251	2011
0.92	30844	835	640	959	28410	2012
0.95	36659	608	564	614	34873	2013
0.93	42368	771	1082	1072	39443	2014
0.94	38325	428	773	1087	36037	2015
0.94	32669	557	613	720	30778	2016

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ويمكن الاستنتاج أن أحد أهم أسباب عدم تطور مهارات التصميم يكمن في طبيعة تطور هذا القطاع خلال السنوات السابقة. فقد اعتمد أصحاب المشاغل الفلسطينية بشكل كبير على تصاميم جاهزة يوفرها الزبون (المتعاقد) الإسرائيلي ضمن إطار التعاقد من الباطن أو من خلال نسخ تصاميم دراجة في السوق العالمي. ومن المرجح أن ارتباط إنتاج قطاع الجلود والأحذية بهذا النوع من التعاقد قد أدى إلى ضعف تطور القدرات الإدارية والفنية والتسويقية للمنتجين، فالاعتماد على السوق الإسرائيلي في تصريف الجزء الأكبر من الإنتاج من خلال هذه القناة حد من التنافس فيما بين المنتجين. فقد كان الطلب المتزايد من السوق الإسرائيلي كفيلاً برفع السعة الإنتاجية لمعظم مصانع الأحذية إلى الدرجة القصوى، وهو ما حال دون تحفيز معظم أصحاب المصانع للاستثمار في تنمية المهارات التسويقية والإدارية الخاصة بتوسيع الحصة السوقية والتعامل مع المنافسين. ومع انخفاض الطلب من السوق الإسرائيلي في فترة التسعينات، لم تتمكن تلك المصانع بقدراتها ومهاراتها المتواضعة من الصمود أمام منافسة المستوردين من الصين.

وفي السنوات الأخيرة، أدى ارتفاع وتيرة استيراد الأحذية، خصوصاً الرجالية، من تركيا إلى مضاعفة تحديات المنافسة أمام قطاع الأحذية المحلية. فقد ارتفعت كمية واردات الأحذية التركية للضفة الغربية من حوالي 361 ألف عام 2015 إلى حوالي 938 ألف زوج نهاية عام 2017 (انظر جدول (2) وجدول (5)). وقد ساهم في ذلك عدة عوامل من أهمها توفر خدمة الشحن الجزئي من تركيا إلى السوق الفلسطيني مما قلص من تكاليف الشحن بشكل ملموس. وقد دفع ذلك العديد من أصحاب محلات التجزئة إلى استيراد الأحذية الرجالي والتي غالباً ما تضاهي في جودتها الأحذية المحلية وبأسعار منافسة. وبناء على ما سبق، فإن عدم التوجه نحو تكثيف المكون التكنولوجي في عملية الإنتاج وضعف مهارات الإدارة والتصميم وتدني مستوى رأس المال البشري قد أدى إلى تراجع حصة القطاع السوقية.

2-1 دور التجمع العنقودي للصناعات الجلدية في الحد من انكماش قطاع الجلود والأحذية

في إطار السعي نحو تعزيز تنافسية هذا القطاع، تم إنشاء التجمع العنقودي للصناعات الجلدية كمشروع تم تمويله فرنسياً ضمن شراكة بين غرفة صناعة وتجارة الخليل ووزارة الاقتصاد الوطني.

وتتضمن أهم نشاطات التجمع عقد دورات تدريبية في مهارات التصميم والإدارة والتسويق الإلكتروني، وكذلك التشبيك مع خبراء دوليين واستقدامهم لزيارة المصانع الفلسطينية من أجل نقل الخبرات التقنية والإدارية. هذا إضافة إلى تنظيم زيارات خارجية للاطلاع على التجارب المتعلقة بصناعة الأحذية ودباغة الجلود، وكذلك التجارب الدولية الخاصة بدور الحكومات في دعم وتعزيز تنافسية قطاع الأحذية.

كما قام التجمع العنقودي بتنظيم معرض متخصص ببيع الأحذية المصنعة محليا في مدينة الخليل، أطلق عليه اسم "شغل الخليل" وهو يمثل تحالفا لـ 13 مصنعا. ويهدف هذا المعرض إلى زيادة حصة المنتج المحلي في السوق الفلسطيني وذلك بعد تمكن عدد كبير من أصحاب محلات التجزئة من استيراد الأحذية بشكل مباشر من تركيا ومن دول شرق آسيا، وعزوف عدد منهم عن بيع الأحذية محلية الصنع بسبب انخفاض أرباحها مقارنة مع المستورد. وتم أيضا افتتاح معرض مماثل في العاصمة الأردنية عمان كوسيلة لزيادة الحصة السوقية في الدول المجاورة.

كما أنشأ التجمع العنقودي أيضاً، بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الخليل ووزارة الاقتصاد الوطني وجامعة بوليتكنك فلسطين مركز تطوير الصناعات الجلدية والذي يهدف لرفد قطاع الجلود والأحذية بخبرات وطنية في مجال التصميم. ويضم مركز التطوير أيضا "وحدة المعلومات" التي تعنى بتزويد أعضاء التجمع بالمعلومات التسويقية اللازمة على المستوى المحلي والخارجي. كما أنشأ التجمع بالتعاون مع جامعة بوليتكنك فلسطين ووزارة العمل، برنامج دبلوم مهني لرفد القطاع بالمهارات التقنية اللازمة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية هذه الجهود والنشاطات في تذليل التحديات التي يواجهها قطاع الجلود والأحذية. إلا أن تراجع الطلب على منتجات القطاع أحبط العديد من أصحاب هذه المنشآت وحدّ من استثمارهم في القدرات الفنية والإدارية كإستراتيجية لتقليل تكاليف الإنتاج والحفاظ على وجودهم في السوق والتعامل مع التأثير السلبي لمنافسة الاستيراد. وبالتالي فإن فعالية هذه النشاطات وحظوظ نجاحها في إعادة إحياء قطاع الجلود والأحذية، مشروطة بوجود سياسة حكومية تعمل على تعزيز تنافسيته من أجل زيادة حصته في السوق المحلي والوصول للأسواق الخارجية.

الفصل الثالث

سياسة رفع التعرفة الجمركية والتغيرات على استيراد الأحذية

تلعب السياسة الصناعية دوراً حيوياً ومؤثراً في دعم الخطط التنموية الاقتصادية وسياسات البلدان الصناعية. وتعد التعرفة الجمركية جزءاً مهماً من هذه السياسة، وإحدى أدواتها في تحسين ميزان المدفوعات ورصيد العملة الصعبة. إذ تعتمد العديد من الدول النامية على التعرفة الجمركية في تعزيز إيراداتها الحكومية (Kowalski 2005). وغالباً ما ترتبط سياسة التعرفة الجمركية بشكل وثيق بمبدأ إحلال الواردات، حيث يتم استبدال الصناعات الأجنبية بالمحلية من خلال رفع التعرفة الجمركية خصوصاً على مستوردات السلع الجاهزة. وقد تأخذ التعرفة الجمركية عدة أشكال، فمنها ما يفرض كقيمة ثابتة لكل وحدة من السلع المستوردة، أو كنسبة من سعر السلعة (ad-valorem tariff)، أو كلاهما. وفي كل الأحوال، تساهم هذه السياسة، بحسب مؤيديها، في تحفيز التصنيع المحلي (Chang 2005).³

وعلى الرغم من وجاهة أهداف سياسة التعرفة الجمركية، إلا أن الاقتصاديين ما انفكوا يختلفون حول جدواها. إذ توثق العديد من الدراسات وجود دلائل إيجابية على تأثير الانفتاح التجاري على الرفاه والنمو الاقتصادي (Francois et al., 2003; Cernat et al., 2002; Dessus et al., 1999; Laird et al., 2003). ويبدو، بعد الاطلاع على عدد من الدراسات، أن طبيعة ومقدار تأثير التعرفة الجمركية يرجع إلى عدة عوامل منها الخصوصية الاقتصادية لكل دولة، ودقة البيانات المستخدمة، وملائمة النماذج القياسية المستخدمة.

وفي الحالة الفلسطينية، شكلت حصة الإيرادات الجمركية جزءاً أساسياً من مجمل إيرادات الحكومة، حيث بلغت حوالي 24% لعام 2017. وربما يشكل عظم هذه الحصة أحد أسباب عدم تبني السلطة الفلسطينية سياسة رفع التعرفة الجمركية على نطاق واسع كأداة للحد من الاستيراد لتعزيز الحصة السوقية للمنتج المحلي. فانخفاض العائدات الجمركية، إن طبقت هذه السياسة بنجاح، قد يؤثر سلباً على الإيرادات الحكومية على المستوى قصير الأمد خصوصاً في ظل

³ راجع مسيف (2017) لمزيد من النقاش حول السياسات الصناعية والتعرفة الجمركية.

انتشار التهرب الضريبي في السوق الفلسطيني (Fallah, 2014). وكما جاء أعلاه، يبدو أن الضغوطات التي مورست من قبل قطاع الجلود والأحذية من أجل الحد من التدفق الحر للأحذية المستوردة قد دفعت الحكومة الفلسطينية إلى رفع التعرفة الجمركية على الأحذية الجاهزة.

يهدف هذا الفصل إلى تعقب التغييرات التي طرأت على استيراد الأحذية خلال الفترة ما بين عام 2010 و2017. ولتحقيق ذلك، سيستند التحليل التالي على بيانات الاستيراد "المسجلة" بعملة الشيكال الإسرائيلي قبل إعادة التخمين الجمركي كما صرح عنها المستوردون الفلسطينيون في بياناتهم الجمركية أمام سلطات الجمارك الإسرائيلية. وبالرغم من أن هدف فحص مدى نجاح هذه السياسة ينحصر في الضفة الغربية، سيتم أيضا تحليل بيانات الاستيراد الخاصة بقطاع غزة علّ ذلك يفيد صناع السياسات والمهتمين في فهم التغييرات التي طرأت على قطاع الجلود والأحذية في السوق الفلسطيني ككل.

تظهر البيانات الموثقة في جدول (2) أن مجموع قيم واردات الأحذية للضفة الغربية قد ارتفع من حوالي 38.5 مليون شيكل عام 2010 إلى حوالي 44 مليون شيكل عام 2017. ويوثق جدول (2) أيضا بيانات الاستيراد المتعلقة بقطاع غزة، حيث بلغت قيمتها في عام 2017 حوالي 11.5 مليون شيكل. ويشكل هذا المبلغ حوالي 3 أضعاف القيمة في عام 2010. وقد لا يعبر هذا الارتفاع عن زيادة في استهلاك الأحذية بقدر ما يعكس ارتفاعا في وتيرة تسجيل الاستيراد، خصوصا بعد إغلاق معظم الأنفاق التي تربط قطاع غزة بمصر عام 2013 وتدفق السلع المستوردة عبر الموانئ الإسرائيلية مما أتاح تسجيلها.

وتظهر البيانات أن الصين هي المورد الرئيس للأحذية إلى السوق الفلسطيني حيث بلغت حصتها من الاستيراد عام 2010 حوالي 92%، تليها تركيا بنسبة 4%. إلا أن حصة الصين قد تراجعت خلال الأعوام اللاحقة لتصل عام 2017 إلى 84% في الضفة الغربية و77% في قطاع غزة، فيما ارتفعت حصة الاستيراد من تركيا إلى 12% و14% للمنطقتين، على التوالي. وقد ساهم في ذلك عدة عوامل من أهمها، كما جاء أعلاه، توفر خدمة الشحن الجزئي (بكميات محدودة) من تركيا إلى السوق الفلسطيني.

جدول (2): قيمة الأحذية المستوردة من الصين وتركيا بين عام 2010 و2017 (بالشيكل)

السنة	قيمة الاستيراد الكلية للضفة الغربية وغزة	قيمة الاستيراد الكلية للضفة الغربية	واردات الضفة الغربية		قيمة الاستيراد الكلية للضفة الغربية	قيمة الاستيراد الكلية للضفة الغربية وغزة
			الصين %	تركيا %		
2010	43,411,116	38,591,968	0.92	0.04	4,724,890	0.03
2011	45,487,996	36,480,764	0.91	0.07	8,903,899	0.02
2012	55,095,540	43,947,816	0.94	0.03	10,473,539	0.02
2013	49,459,292	40,466,188	0.90	0.06	8,714,181	0.01
2014	49,050,200	35,603,960	0.87	0.09	13,346,841	0.01
2015	61,185,964	45,418,036	0.72	0.12	15,752,992	0.02
2016	58,789,652	44,358,852	0.80	0.15	14,371,367	0.04
2017	55,694,880	44,141,788	0.84	0.12	11,478,063	0.14

المصدر: وزارة المالية والتخطيط - بيانات غير منشورة.

وعن التغير في تدفق واردات الأحذية إلى الضفة الغربية عقب رفع التعرفة الجمركية عام 2013، تظهر البيانات أن قيمتها قد انخفضت عام 2014 بحوالي 19% مقارنة بالسنة التي سبقت تطبيق هذه السياسة. إلا أنه لا يمكن التعويل على هذا الانخفاض للاستدلال على طبيعة ومقدار تأثير هذه السياسة. فنهج فحص الفرق الناتج بعد وقبل رفع التعرفة الجمركية لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى التي قد تؤثر في تدفق الواردات. ومن الأمثلة على تلك العوامل تغير أسعار الأحذية في البلد المصدر، وتغير سعر صرف العملة، وتغير دخل المستهلكين في السوق الفلسطيني، أو حتى تغير أذواقهم اتجاه الأحذية المستوردة أو المصنعة محلياً خلال فترة الفحص. وللتدليل على وجود مثل هذه التأثيرات يمكن ببساطة فحص طبيعة التغير في تدفق استيراد الأحذية خلال السنوات التي سبقت رفع التعرفة الجمركية وتلك التي تلتها. إذ تظهر البيانات توالي الارتفاع والانخفاض في قيمة الاستيراد من سنة لأخرى. فقد أعقب الانخفاض في سنة 2011 ارتفاع ملحوظ عام 2012، قبيل زيادة التعرفة الجمركية، ومن ثم انخفض في عامي 2013 و2014 ومن ثم أعقبه ارتفاع آخر في السنوات اللاحقة. وبالتالي، فإن الانخفاض الذي طرأ على قيمة الاستيراد قد يكون انعكاساً أو امتداداً لتأثير عوامل أخرى. فدون عزل تأثير هذه العوامل، لا يمكن الجزم بأن التغير في تدفق الاستيراد بعد عام 2012 قد جاء نتيجة لتطبيق رفع التعرفة الجمركية.

فيما يلي وصف للتغير في استيراد الأحذية باستخدام بيانات عن الكميات المسجلة، والتي تعتبر أدق من بيانات قيم الاستيراد (تابع مزيداً من النقاش أدناه). بلغ عدد الأحذية المستوردة لسوق الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2010 ما يناهز 15 مليون زوج، حيث استوعب سوق الضفة الغربية منها حوالي 13 مليون زوج (جدول (3)). وفي السنوات اللاحقة ازداد تدفق استيراد الأحذية بشكل ملموس ليصل إلى أكثر من 21 مليون زوج عام 2017 (15.6 مليون زوج للضفة الغربية و5.4 مليون زوج لقطاع غزة). ومن الملفت ارتفاع حصة الاستيراد المسجل إلى قطاع غزة من 16% إلى حوالي 35% خلال نفس الفترة. وقد يعكس هذا الارتفاع، كما جاء أعلاه، تأثير زيادة وتيرة تسجيل الواردات نتيجة إغلاق أنفاق التهريب عبر الحدود مع مصر عام 2014. ويعرض جدول (4) التوزيع السنوي للكميات المستوردة حسب المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتظهر البيانات استحواذ مدينة الخليل على الحصة الكبرى في أغلب السنوات يليها قطاع غزة. وتدلل هذه البيانات بشكل جلي على التحول الهيكلي الذي طرأ على مدينة الخليل من مركز لصناعة الأحذية خلال السنوات التي سبقت نهاية الألفية الثانية إلى مستورد رئيس لها.

جدول (3): كمية الأحذية المستوردة للضفة الغربية وقطاع غزة حسب بلد المنشأ للفترة ما بين 2010 و2017

السنة	كمية الاستيراد الكلية للضفة الغربية وغزة		كمية الاستيراد الكلية للضفة الغربية		كمية الاستيراد الكلية للضفة الغربية	
	الغربية وغزة	الغربية	بحسب الدولة المصدرة	بحسب الدولة المصدرة	بحسب الدولة المصدرة	بحسب الدولة المصدرة
	الغربية وغزة	الغربية	تركيا	الصين	تركيا	الصين
2010	15,109,157	13,022,463	0.04	0.94	0.05	0.94
*2011		11,386,070	0.01	0.96	0.00	0.99
2012	16,090,895	11,134,756	0.01	0.98	0.02	0.97
2013	15,797,298	11,363,186	0.02	0.97	0.01	0.96
2014	17,636,206	10,546,034	0.04	0.93	0.01	0.81
2015	19,513,342	12,048,217	0.03	0.91	0.01	0.83
2016	19,432,200	13,511,604	0.05	0.90	0.04	0.80
2017	21,147,040	15,627,534	0.06	0.91	0.17	0.69

* بيانات الكميات في عام 2011 غير متوفرة لقطاع غزة. المصدر: وزارة المالية والتخطيط - بيانات غير منشورة.

جدول (4): توزيع كمية الأحذية المستوردة للضفة الغربية وقطاع غزة
بحسب المنطقة للفترة ما بين 2010 و2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2010	المنطقة
%	%	%	%	%	%	%	
0.9	0.8	1.2	1.2	1	0.4	0.8	القدس (أبو ديس، النرام)
0	0	0	0	0	0	0	أريحا
48.5	40.8	33.7	32.1	40.7	38.6	50	الخليل
0.6	1.1	1.4	1.2	1.7	1.7	2.4	بيت لحم
2.4	3.1	4	3.6	4	4.7	5.8	جنين
12.5	12.3	13.2	13.3	12.4	13.2	14.4	رام الله
0	0	0	0	0	0	0	سلفيت
0.3	0.3	0.3	0.5	1.1	0.9	0.4	طولكرم
0.5	0.4	0.2	0	0.1	0	0	قلقيلية
7.5	10.7	7.8	8	10.8	9.7	12.7	نابلس
0	0	0	0	0	0	0	طوباس
26.2	30.5	38.2	40.1	27.6	30	13.5	قطاع غزة
0.5	0	0	0.1	0.4	0.8	0.2	غير محدد

*بيانات الكميات في عام 2011 غير متوفرة لقطاع غزة. المصدر: وزارة المالية والتخطيط - بيانات غير منشورة.

الفصل الرابع

منهجية قياس نجاح سياسة رفع التعرفة الجمركية

سيتم تطبيق ما يعرف بمنهجية "Difference in Difference" لعزل تأثير العوامل المصاحبة لتطبيق سياسة رفع التعرفة الجمركية. ويشيع استخدام هذه المنهجية في تقدير التأثير السببي (causal effect) للتدخلات الحكومية عن طريق مقارنة التغيرات التي طرأت على "المجموعة المعالجة" (treatment group) والتي استهدفها التدخل الحكومي، الأحذية المستوردة في حالتنا، مع التغيرات التي طرأت على "المجموعة الضابطة" (control group) التي لم يستهدفها التدخل الحكومي. وفي هذه الدراسة، تم اختيار عدد من سلع الملابس الجاهزة (final goods) والتي لم تخضع لسياسة رفع التعرفة الجمركية كمجموعة ضابطة. وقد تم اختيارها بناء على تشابه نمط استيرادها مع نمط استيراد الأحذية والذي يحقق شرط (فرضية) توازي الاتجاه (parallel trend assumption).

وتشترط فرضية توازي الاتجاه أن تتساوى وتيرة نمو الاستيراد للمجموعتين قبل تطبيق رفع التعرفة الجمركية. وببساطة فإن تحقق هذا الشرط يدل على أن المجموعتين قد تعرضتا لنفس التأثيرات، السلبية أو الإيجابية، خلال تلك الفترة. وبذلك، فإن أي اختلاف في وتيرة النمو بين المجموعتين في الفترة التي تلت رفع التعرفة الجمركية يعزى إلى تأثير هذه السياسة على افتراض خلو تأثيرات أخرى مصاحبة لهذه السياسة (لاحظ المزيد من النقاش أدناه). وعموماً، يمكن تبسيط شرح آلية عمل منهجية Difference in Difference في تحديد مقدار تأثير سياسة رفع التعرفة الجمركية عن طريق احتساب الفرق بين: التغير في استيراد الأحذية قبل وبعد تطبيق هذه السياسة والتغير المقابل في استيراد المجموعة الضابطة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (5): توضيح آلية عمل نموذج Difference in Difference

المجموعة الضابطة (منتجات الملابس غير الخاضعة للزيادة في التعرفة الجمركية)	المجموعة المعالجة (الأحذية الخاضعة للزيادة في التعرفة الجمركية)	التدخل الحكومي
لم تستهدف بالتدخل الحكومي	لم تستهدف بالتدخل الحكومي	قبل
لم تستهدف بالتدخل الحكومي	استهدفت بالتدخل الحكومي	بعد
$A = \text{الوسط الحسابي للواردات بعد التدخل} - \text{الوسط الحسابي للواردات قبل التدخل}$ $B = \text{الوسط الحسابي للواردات بعد التدخل} - \text{الوسط الحسابي للواردات قبل التدخل}$		
$A - B =$		احتساب الفرق الثاني (Difference in Difference): مقدار تأثير التدخل الحكومي على المجموعة المعالجة

ولفحص مدى نجاح سياسة رفع التعرفة الجمركية في الحد من استيراد الأحذية، سيتم استخدام منهجية Difference in Difference عن طريق تقدير نموذج انحدار خطي للفترة ما بين عامي 2010 و 2017 باستخدام بيانات الواردات من الصين إلى أسواق الضفة الغربية، كونها تشكل المصدر الرئيس للأحذية المستوردة، كما جاء أعلاه. كما أن قرار رفع التعرفة الجمركية يهدف إلى الحد من استيراد الأحذية الصينية ذات الأسعار المنخفضة والجودة المتدنية. وتجدر الإشارة إلى أن فهم خصائص نموذج الانحدار الخطي وآلية عمله يتطلب قدرًا وافيًا من المعرفة الإحصائية. وبالتالي، سيتم عرض كل ما يلزم القارئ المختص من الجوانب التقنية المتعلقة ببناء هذا النموذج والتأكد من صحة تطبيقه والتفسير الإحصائي لنتائجه في ملحق الدراسة. وبذلك سيقصر متن الدراسة على عرض أهم النتائج المترتبة على تقدير هذا النموذج من أجل التسهيل على القارئ غير المختص والحفاظ على عرض أفكار الدراسة بسلاسة ويسر.

الفصل الخامس

نتائج تقدير نموذج الانحدار باستخدام بيانات قيم الاستيراد

لا تظهر نتائج التحليل القياسي الخاص بتقدير نموذج الانحدار الخطي وجود أي دلائل على تأثر مستوى استيراد الأحذية من الصين بتطبيق سياسة رفع التعرفة الجمركية. وتعتمد دقة هذه النتيجة بشكل أساسي على جودة البيانات المستخدمة. فكما أشير أعلاه، بيانات قيمة الاستيراد المستخدمة في تقدير النموذج هي تلك المسجلة والمفصح عنها أمام سلطات الجمارك الإسرائيلية. وهذا يطرح سؤالاً عن مدى دقة هذه البيانات وتأثرها بأخطاء القياس (measurement error). وفي هذا السياق، توثق عدد من التقارير ظاهرة التهرب الجمركي من قبل المستوردين الفلسطينيين كأحد أوجه التسرب المالي والضريبي الذي تعاني منه الخزينة الفلسطينية. فقد بينت دراسة للبنك الدولي (2016) أن أسعار المنتجات المستوردة والمفصح عنها من قبل المستوردين الفلسطينيين أقل بحوالي 32% مقارنة بالأسعار المفصح عنها في دول أخرى. ويرجع ذلك أساساً إلى عدم سماح سلطات الاحتلال لموظفي الجمارك الفلسطينيين بفحص وضبط تدفق السلع المستوردة عبر المعابر والموانئ الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني. وللأسف، لا تتوافر تقديرات موثقة عن مستوى التهرب في قطاع الجلود والأحذية، إلا أنه من غير المتوقع أن يشذ هذا القطاع عن باقي القطاعات الأخرى خصوصاً وأن التهرب الضريبي يمنح المستوردين هامش ربح أعلى وقدرة على المناورة السعرية مع المنافسين (تابع المزيد من النقاش في الملحق).

وعلى صعيد مدى تأثير تخفيض قيم صفقات الاستيراد (أسعار السلع المستوردة) على دقة نتائج نموذج الانحدار، فإن الأمر يعتمد بشكل جوهري على وجود ارتباط (correlation) بين هذا التخفيض وقرار رفع التعرفة الجمركية. أي أن يقوم مستوردو الأحذية بتخفيض الأسعار المصرح بها إلى مستوى أدنى من التخفيض الحاصل لأسعار المجموعة الضابطة، وذلك لتفادي التكاليف المترتبة على رفع التعرفة الجمركية. وعندها، قد تعكس نتائج التقدير الموثقة أعلاه أخطاء قياس الاستيراد مما يؤثر سلباً على جودة النتائج ويؤدي إلى تحيزها (biased estimates). وبالعكس، فإن جودة البيانات لن تؤثر على دقة النتائج إذا ثبت غياب مثل هذا الترابط. ولفحص هذه الفرضية تم إعادة تقدير نموذج الانحدار الخطي لفحص التغير في معدل أسعار الأحذية عقب

رفع التعرفة الجمركية. تظهر نتائج النموذج أن أسعار الأحذية المستوردة من الصين لم تتغير مقارنة بأسعار المجموعة الضابطة. أي أن الأسعار لم يتم تخفيضها من قبل المستوردين بشكل أكبر بعد رفع التعرفة الجمركية (لا يوجد ترابط بين الأسعار ورفع التعرفة الجمركية). وبذلك يمكن الاستنتاج أن ظاهرة التهرب الضريبي المرتبطة بتخفيض قيم الاستيراد المصرح بها لا تؤثر على دقة النتائج.

وللتأكد من ثبات نتائج التحليل القياسي، تم إعادة تقييم تأثير رفع التعرفة الجمركية على استيراد الأحذية باستخدام بيانات عن الكميات المستوردة. وأغلب الظن أن بيانات الكميات المستوردة أكثر دقة من بيانات قيم الاستيراد، لأن السابقة تخضع لفحص سلطات الجمارك الإسرائيلية. بالتالي، فإن النتائج المترتبة على استخدام هذه البيانات يمكن أن يعطي نتائج أدق ويمكن مقارنتها مع النتائج المستقاة من بيانات قيم الاستيراد. تظهر النتائج أن كمية الأحذية المستوردة لم تتغير بعد قرار رفع التعرفة. بناء على ذلك، يمكن الاستنتاج أن سياسة رفع التعرفة الجمركية لم تحد من استيراد الأحذية الصينية.

تبرز هذه النتائج سؤالاً هاماً عن سبب قصور هذه السياسة. قد يربط البعض ذلك بلجوء المستوردين الفلسطينيين إلى الاستيراد غير المباشر عن طريق وكلاء إسرائيليين. للأسف، لا تتوفر بيانات كافية تصلح لفحص صحة هذا الادعاء بنفس الطريقة التي فحص بها تأثير سياسة رفع التعرفة الجمركية. لكن يمكن الاستنتاج من خلال تفحص بيانات الاستيراد من السوق الإسرائيلي (جدول (2)) أن نسبة الأحذية المستوردة من السوق الإسرائيلي (غالبا استيراد غير مباشر) ضئيلة، كما لا يوجد ما يدل بشكل كاف على زيادتها بعد رفع التعرفة الجمركية.

تشير الدلائل إلى ضعف رقابة دائرة الجمارك الفلسطينية على تدفق السلع المستوردة للسوق الفلسطيني كسبب رئيس في عدم نجاح سياسة رفع التعرفة الجمركية. فكما وضح أعلاه، لا تتيح اتفاقية باريس الاقتصادية تواجد موظفي الجمارك الفلسطينيين على المعابر والموانئ الإسرائيلية للرقابة على تدفق الواردات نحو الأسواق الفلسطينية. وبالتالي، لا تستطيع دائرة الجمارك الفلسطينية فحص مدى مطابقة الأسعار المصرح عنها في البيانات الجمركية مع

الأسعار الحقيقية ببسر. الأمر الذي يمكّن المستوردين الفلسطينيين من تخفيض أسعار الأحذية المستوردة عند الإفصاح عنها من أجل تقليل الجمارك والضرائب المستحقة عليها. وللتدليل على ذلك، تم حساب وسيط أسعار الأحذية المستوردة من الصين إلى الأسواق الفلسطينية في الضفة الغربية. وقد تبين أن الوسيط يتراوح بين 2.9 و4.4 شكيل خلال فترة الفحص. وبحسب المقابلات التي تم إجراؤها مع أعضاء من اتحاد صناعة الجلود والأحذية، تشكل هذه الأسعار جزءاً يسيراً من القيمة الحقيقية لتكلفة التصنيع. بالتالي، فإن رفع التعرفة الجمركية بنسب تصل إلى 27% لا يساهم برفع تكلفتها إلى المستوى المطلوب لتقليل استيرادها.

ولمواجهة التحديات التي تواجه دائرة الجمارك في الرقابة على أسعار الواردات، يلجأ موظفو الجمارك إلى إعادة تخمين القيم المصرح عنها في البيانات الجمركية. ولكن من الواضح، بحسب نتائج الدراسة، أن هذه الوسيلة لم تساهم في تخفيض الاستيراد. فالتأثير ينحصر في زيادة العائدات الجمركية والضريبية. في نهاية شهر أيار 2018، بعد انتهاء فترة الفحص، أصدرت وزارة المالية قراراً بإعادة تخمين الأحذية المستوردة على النحو التالي "يتم اعتماد القيم للأحذية المستوردة حسب سعة أو حجم الحاوية بحيث يكون مؤشر القيمة لحاوية الأحذية 20 قدم مكعب بمبلغ \$20,000 وللحاوية سعة 40 قدم مكعب بمبلغ \$40,000". ويعتمد تأثير هذا القرار على مقدار الفرق بين هذه المبالغ وتلك المصرح عنها. وللأسف لا تتوفر البيانات اللازمة لتحديد هذا الفرق. عموماً سيكون تأثير هذا القرار غير ملموس أو محدود في أحسن الأحوال كلما قل هذا الفرق. ولكن حتى لو عظم، فلا يوجد ضمانة بنجاحه. فقد يلجأ المستوردون إلى الاستيراد غير المباشر عن طريق مستوردين من إسرائيل كوسيلة لتفادي التكاليف المترتبة على تطبيق هذا القرار، خصوصاً وأن حكومة إسرائيل قد أزلت العوائق الجمركية عن الأحذية المستوردة. يعتمد نجاح سياسة إعادة التخمين، على مقدار التكاليف التي يمكن تفاديها من خلال الاستيراد غير المباشر. ويمثل هذا المقدار الفرق بين الزيادة في التعرفة الجمركية التي يسعى المستورد لتفاديها وعمولة المستورد (الوكيل الإسرائيلي) من جهة وبين التكاليف المترتبة على إعادة التخمين. فكلما زاد هذا الفرق، ازداد احتمال لجوء المستوردين الفلسطينيين إلى الاستيراد غير المباشر.

الفصل السادس

سياسة حكومية مرتقبة لدعم صناعة الجلود والأحذية

لا شك أن الجهود التي يبذلها التجمع العنقودي، والتي تم تفصيلها أعلاه، تصب في التغلب على القصور في المهارات الفنية والإدارية والتسويقية التي عانى منها هذا القطاع لعقود خلت. لكن حتى تحقق هذه السياسات التجارية والجمركية مرامها، لا بد من أن تترافق مع تطبيق سياسات فعالة تهدف لإعادة إحياء هذه الصناعة، خاصة وأن المؤشرات الاقتصادية تؤكد على انخفاض مستمر في نشاطها. لذا، فإن زيادة الطلب على الأحذية المصنعة فلسطينياً أمر حيوي في استقطاب الكفاءات وزيادة الاستثمار في هذا القطاع.

وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة الفلسطينية على تطوير سياسة صناعية جديدة تهدف إلى توسيع الحصة السوقية لقطاع الجلود والأحذية. إذ تسعى وزارة الاقتصاد الوطني وبالتعاون مع الاتحاد العام للصناعات، ووزارة الصحة، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، إلى صياغة تعليمات فنية-إلزامية لمنتجات الأحذية. ويمكن تصنيف هذه التعليمات ضمن ما يعرف بالعوائق غير الجمركية (non-tariff barriers). وتعرف أيضاً كعوائق تقنية للحد من التجارة (technical barriers to trade). وتم حتى هذه اللحظة إعداد مسودة عن هذه التعليمات سنعرض فيما يلي أهم ملامحها.

تلتزم التعليمات الفنية الإلزامية صانعي ومستوردي الأحذية بتلبية عدة شروط يتعلق إحداها بإدراج بطاقة البيان والتي يلتزم هؤلاء من خلالها بالإفصاح عن المواد الرئيسية المستخدمة في صناعة الحذاء. وكذلك تشترط التعليمات الفنية أن يلتزم المصنعون والمستوردون بمتطلبات فيزيائية وكيميائية للتأكد من أن الأحذية المطروحة في الأسواق لا تشكل أي خطر على صحة المستهلك وسلامته. وسيتم، بحسب المسودة، تطبيق هذه التعليمات على جميع أنواع الأحذية ما عدا تلك المعدة للاستخدام العسكري والشرطي والخاصة بمعدات الحماية الشخصية. ويستثنى كذلك الأحذية المصممة كلعب للأطفال والأحذية الرياضية ذات التصميم الوظيفي والأحذية الطبية.

كما توضح مسودة التعليمات الفنية القواعد الخاصة بالفحوصات الفيزيائية والكيميائية.⁴ وفي هذا السياق، وقرّ مركز تطوير الصناعات الجلدية مختبراً للفحص الفيزيائي. لكن لا يتوفر حتى الآن مختبر خاص بالفحوص الكيميائية.⁵

وفي الغالب، تستخدم التعليمات الفنية الإلزامية كأداة سياساتية لتصحيح فشل السوق (market failure) والذي يعبر عن عدم استخدام الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل. وهناك عدة مسببات لظاهرة فشل السوق، ومنها ما يعرف بعدم تماثل المعلومات (information asymmetry). وتتحقق هذه الحالة عندما يقوم البائع بحجب معلومات تخص سلعة ما عن المستهلك من أجل تعظيم الأرباح (لمزيد من النقاش راجع World Trade Report 2012). وتنطبق هذه الظاهرة في حالة الأحذية المستوردة، خصوصاً من الصين، إلى الأسواق الفلسطينية. فعادة لا يفصح كثير من المستوردين عن مستوى تدني جودتها أو عدم ملاءمتها لصحة المستهلك وسلامته وذلك من أجل بيعها بسعر أعلى من السعر الحقيقي (معدّلاً بمستوى الجودة) ولكن دون سعر الحذاء المصنّع محلياً ذو الجودة المرتفعة.

ويستخدم المستوردون هذه الاستراتيجية السعرية للاستحواذ على حصة أكبر في السوق المحلي. وتعد هذه الحالة أحد أوجه فشل السوق لأن عملية التبادل التجاري بين المستورد والمستهلك تحقق فقط مصلحة الأول وتؤسس لمنافسة غير عادلة بين المستورد والمصنّع، مما ينتج سوق غير كفؤ (inefficient market). لذا يتوجب تدخل الحكومة لتصحيح هذا الخلل عن طريق توفير جميع المعلومات الضرورية (information symmetry) والمتعلقة بالقرار الشرائي للمستهلك والتأكد من أن الأحذية المطروحة في السوق تحافظ على صحة المستهلك الفلسطيني وسلامته. سيتم في الفصل التالي اقتراح عدد من التوصيات الخاصة بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية المقترحة لقطاع الجلود والأحذية.

⁴ تلغي التعليمات الفنية المقترحة للأحذية تلك التي سيقنها (4-2005) ربما لعدم ملائمتها للأهداف المرجوة من هذه السياسة.

⁵ توضح الوثيقة الخاصة بالعوائق التقنية للحد من التجارة والصادرة عن منظمة التجارة الدولية سنة 2003 (World Trade Report 2012) أن التعليمات الفنية الإلزامية تستخدم في الحالات التالية: الحفاظ على صحة المستهلكين وسلامتهم وخياراتهم، ومكافحة الغش في الممارسات التسويقية، وحماية الأمن الوطني، وحماية البيئة.

الفصل السابع

الخلاصة والتوصيات السياساتية

سعت هذه الدراسة لتحقيق عدة أهداف منها تحديد أهم الأسباب المتعلقة بتراجع نشاط قطاع الجلود والأحذية خلال السنوات الماضية. فقد سلطت الدراسة الضوء على تأثير فتح باب الاستيراد على مصراعيه دون ضمان أسس التنافس العادل مع الصناعة المحلية. كما ناقشت التأثيرات السلبية المتعلقة بارتباط إنتاج هذا القطاع بالسوق الإسرائيلي من خلال التعاقد من الباطن. هذا إضافة إلى تدني مستوى رأس المال البشري الموظف في الإدارة والإنتاج والافتقار للابتكار في التصاميم، وكذلك وجود قصور في استخدام التكنولوجيا الحديثة.

كما سعت الدراسة إلى تقييم مدى نجاح سياسة رفع التعرفة الجمركية التي طبقتها الحكومة الفلسطينية منذ عام 2013 من أجل تعزيز الحصة السوقية لقطاع الجلود والأحذية. اعتمدت الدراسة فحص مدى التغير في استيراد الأحذية من الصين، والتي تشكل مصدره الرئيس، كمعيار لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا الإطار، تم استخدام بيانات عن قيم وكميات الأحذية المستوردة للضفة الغربية وتوظيف منهجية "Difference in Difference" لمقارنة التغير في اتجاهها بالنسبة لسلعة أخرى تم اختيارها ضمن شروط ثلاثم استخدام هذا النموذج (الملابس الجاهزة التي لم تخضع لسياسة رفع التعرفة الجمركية).

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى استيراد الأحذية من الصين لم يتأثر بهذه السياسة. كما سعت الدراسة أيضا إلى الكشف عن الأسباب التي تفسر هذه النتيجة بالتركيز على مسألتين. الأولى تفحص إمكانية تخفيض أسعار الأحذية المصرح عنها في البيان الجمركي من قبل المستوردين بعد إقرار هذه السياسة. إذ قد يلجأ هؤلاء إلى هذه الوسيلة كإستراتيجية لتفادي التكاليف المترتبة على رفع التعرفة الجمركية. إلا أن النتائج لم تظهر أي تغير في الأسعار. أما المسألة الثانية، فتتعلق بمستوى تلك الأسعار، حيث تم حساب وسيط هذه الأسعار خلال السنوات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة. وتبين أنها، بحسب مصنعين محليين، أدنى بكثير من التكلفة الحقيقية. وبذلك فإن رفع التعرفة الجمركية بالنسب المقررة لا يقلل الطلب عليها مما حال دون نجاح هذه

السياسة. وبناء على هذه النتائج، فإن الاستمرار في تطبيق سياسة رفع التعرفة الجمركية كأداة للحد من استيراد الأحذية من الصين لن يكون مجدياً، طالما بقي تدفق السلع المستوردة والتدفق على أسعارها من خلال المعابر الإسرائيلية غير خاضع لسيطرة دائرة الجمارك الفلسطينية.

مؤخراً، سعت الحكومة الفلسطينية إلى تصميم سياسات غير جمركية للحد من استيراد الأحذية وزيادة حصة قطاع الجلود والأحذية من السوق المحلي. وحالياً، تعمل وزارة الاقتصاد الوطني وبالتعاون مع الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ووزارة الصحة، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية على صياغة تعليمات فنية-إلزامية لمنتجات الأحذية. إذ تهدف هذه التعليمات إلى توفير المعلومات الخاصة بالمواد المستخدمة في صناعة هذا المنتج وضمان صحة المستهلكين وسلامتهم من خلال فرض معايير فيزيائية وكيميائية متعلقة بالإنتاج.

يعتقد الباحث أن حظوظ نجاح هذه السياسة قد تكون مرتفعة لعدم ارتباط تطبيقها بقيم الاستيراد المصرح عنها وقدرة المستوردين على التلاعب بها، بعكس سياسة رفع التعرفة الجمركية، وارتباطها بفحص جودة المنتج. فالمأمول أن تساهم هذه التعليمات في تعزيز المنافسة العادلة مع الأحذية المستوردة من خلال منع الاختلال السوقي الناتج عن عدم تماثل المعلومات. فبحسب عدد من مصنعي الأحذية وممثلي التجمع العنقودي للصناعات الجلدية، فإن نسبة الأحذية المستوردة وغير المطابقة للتعليمات الفنية الإلزامية تشكل جزءاً غير يسير من مجمل الأحذية المستوردة من الصين خصوصاً وأن إستراتيجية ترويجها مبنية على سعرها المنخفض. كما يمكن أن تساهم هذه السياسة في رفع مستوى جودة الإنتاج بشكل مباشر، نتيجة الالتزام بالتعليمات الإلزامية، وأيضاً بشكل غير مباشر نتيجة للتنافس على توسيع حصة السوق المحلي مع مستوردي الأحذية مرتفعة الجودة. لذا فإن تطبيق سياسة التعليمات الفنية بنجاحة يمكن أن يزيد من إنتاج قطاع الجلود والأحذية، وبالتالي زيادة العائد على الاستثمار، ورفع جدوى الإنفاق على تكنولوجيا الإنتاج، وتعزيز رأس المال البشري. إلا أن تطبيق هذه السياسة يواجه عدداً من التحديات التي قد تؤثر سلباً على فعاليتها. فيما يلي سيتم نقاش أهمها وتقديم بعض التوصيات للتعامل معها.

يشكل عدم وجود أي سيطرة لموظفي الجمارك الفلسطينية على تدفق السلع المستوردة عبر الموانئ الإسرائيلية أحد أهم التحديات. إذ يصعب ذلك من إثبات مدى مطابقة الأحذية المستوردة للتعليمات الفنية الإلزامية. لكن يمكن اتخاذ إجراءات تخفف من وطأة هذه المعضلة. حيث يمكن الاستفادة من المعلومات التي تزودها سلطات الجمارك الإسرائيلية لوزارة المالية الفلسطينية عن شحنات السلع المستوردة التي تغادر الموانئ الإسرائيلية باتجاه الأسواق الفلسطينية. وتضم هذه المعلومات بيانات متنوعة عن طبيعة السلع المستوردة، وهوية المستورد، ووقت خروجها من الموانئ، وبذلك تستطيع الجهة المختصة بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية التعاون مع وزارة المالية الفلسطينية لتتبع الشحنات ومن ثم الحصول على عينات لفحص مدى مطابقتها للتعليمات الفنية الإلزامية. لكن آلية تبادل المعلومات تنحصر في الشحنات المستوردة وتستثني شحنات السلع التي يتم شراؤها من تجار إسرائيليين. وربما تشكل هذه فرصة قد يستفيد منها المستوردون الفلسطينيون لتفادي فحص المطابقة من خلال استيراد الأحذية بصورة غير مباشرة. وهنا يتوجب تشديد الرقابة على الأسواق الفلسطينية من خلال عمل حملات تفتيشية منتظمة لمتاجر الأحذية للحصول على عينات الفحص المطلوبة. وأما التحدي الآخر، فيتمثل بعدم وجود مختبرات للتأكد من مطابقة الفحوص الكيميائية. وهنا يجب التأكيد، كما توصي منظمة التجارة الدولية،⁶ على ضرورة اعتماد الجهات المختصة شهادات اختبار من مؤسسات أجنبية معترف بها. كما يجب التأكيد أيضاً على أن يتم تبادل المعلومات مع تلك المؤسسات لمطابقة الشهادات المقدمة من قبل المستوردين أو المصنعين مع تلك الصادرة منها وذلك لتفادي تزويرها.

وعلى صعيد آخر، قد يؤدي تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية، كما ورد في المسودة المتاحة، إلى رفع أسعار الأحذية في السوق الفلسطيني. فمن المتوقع أن يساهم انخفاض استيراد الأحذية غير المطابقة لهذه التعليمات إلى انخفاض مستوى الأحذية المطروحة في الأسواق في المستوى المنظور، وبالتالي قد يرفع أسعارها. سيؤثر هذا سلباً على المستهلكين خاصة من ذوي الدخل المحدود وربما يشكل ضغطاً مناهاضاً لتطبيق هذه التعليمات مما قد يطيح بها. لكن الارتفاع المتوقع في الأسعار واستمراره قد يكون مؤقتاً، فارتفاع الأسعار سيجفز المصنعين على زيادة الإنتاج ويحفز أيضاً مستثمرين جدد على الدخول إلى السوق ليزيد الإنتاج إلى مستويات أعلى.

⁶ https://www.wto.org/english/tratop_e/tbt_e/tbt_info_e.htm

وسيؤدي ذلك إلى اشتداد حدة التنافس بين المنتجين ومن ثم سيحد من ارتفاع الأسعار وحصر تأثيرها في المستوى قصير الأمد. ومن المهم الإشارة إلى أن التنافس بين المنتجين المحليين وكذلك تنافس هؤلاء مع المصنعين من دول أخرى (المصدرون) يشكل العامل الرئيس في إعادة إحياء قطاع الجلود والأحذية وزيادة حصته السوقية. فطموح المصنعين في الاستحواذ على حصة سوقية أكبر سيدفعهم إلى زيادة الاستثمار في الموارد البشرية والتكنولوجية لتخفيض تكاليف الإنتاج ورفع جودة منتجاتهم.

ولا بد من الانتباه إلى أن ارتفاع الأسعار قد يمتد إلى فترات أطول للسلع التي لا تتسم بوفرة الإنتاج المحلي كالأحذية النسائية وأحذية الأطفال بوجه خاص. فجزء كبير من هذه الأحذية يتم استيراده من الصين، وبالتالي فإن المصنعين المحليين قد يحتاجون إلى فترة أطول حتى يتمكنوا من تعديل خطوط إنتاجهم لتغطية حاجة السوق من هذه الأنواع. لذا توصي الدراسة بأن يتم تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية، خصوصاً تلك المتعلقة بالفحوص الفيزيائية والكيميائية تدريجياً، بحيث تستهدف بداية أصناف الأحذية الرجالية والتي يمكن زيادة إنتاجها محلياً بسهولة وفي وقت قصير نسبياً. كما توصي بأن يتم إلزام المستوردين والمصنعين بإدراج بطاقة البيان على جميع أنواع الأحذية على أن تحتوي على بيانات عن بلد المنشأ ومكونات الحذاء، وذلك حتى يتاح للمستهلك الاطلاع على كل المعلومات المتعلقة بقراره الشرائي.

وفي النهاية، يشدد الباحث على أن تحقيق الأهداف المتعلقة بإعادة إحياء قطاع الجلود والأحذية وتوسيع حصته في السوق المحلي والخارجي يحتاج إلى تدخلات متعددة ومتوازنة. فمثلاً، يصعب الاعتماد على الجهود التي يقوم بها الاتحاد والتجمع العنقودي لقطاع الجلود والأحذية في تعزيز رأس المال البشري والوصول إلى الأسواق الخارجية دون معالجة الاختلالات الناتجة عن إغراق السوق بالأحذية المستوردة. في المقابل، يصعب الاعتماد على سياسة التعليمات الفنية الإلزامية لوحدها في تحسين جودة الإنتاج دون رفع مستوى رأس المال البشري وتحديث طرائق الإنتاج وتحفيز العمال على الإقبال على هذا القطاع من خلال تفعيل الحقوق والامتيازات العمالية. ولذا، يلزم أن يتم تنسيق هذه التدخلات مع الجهات الفاعلة وذات العلاقة.

المراجع

- Cernat, L., Laird, S., and Turrini, A. (2002) "Back to Basics: Market Access Issues in the Doha Agenda," UNCTAD.
- Chang, HJ. (2005) "Why Developing Countries Need Tariffs? How WTO NAMA Negotiations Could Deny Developing Countries Right to a Future." Oxfam International.
- Dessus, S., Fukasaku, K., and Safadi, R. (1999) "Multilateral Tariff Liberalisation and the Developing Countries," Policy Brief No. 18, OECD Development Centre, Paris.
- Fallah, B (2014) "The Pros and Cons of Formalizing Informal MSEs in the Palestinian Economy". Economic Research Forum, Working Paper No. 893.
- Francois, J., van Meijl, H., and van Tongeren, F., (2003) Economic Benefits of the Doha Round for the Netherlands, Agricultural Economics Research Institute (LEI), the Hague, January.
- Kowalski, P. (2005), "Impact of Changes in Tariffs on Developing Countries' Government Revenue", OECD Trade Policy Papers, No. 18, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/210755276421>.
- Laird, S., De Cordoba, S., F., Vanzetti, D., (2003) "Market Access Proposals for Non Agricultural Products," UNCTAD.
- World Trade Report (2012) "Trade and Public Policies: A Closer Look at Non-tariff Measures in the 21st Century".
- World Bank (2016) "Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee." main report (English). Washington, D.C.: World Bank Group.

جميل، مسيف. (2017). نحو سياسة تجارية وطنية لفلسطين: تحليل بدائل التعرفة الجمركية والسياسات الصناعية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

الملاحق

قائمة جداول الملحق

- الملحق الأول: تقدير نموذج الانحدار الخطي الخاص بتطبيق منهجية Difference in Difference
- 39 جدول (1): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لتأثير سياسة رفع التعرفة الجمركية على قيم استيراد الأحذية من الصين
- 42 جدول (2): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لتأثير سياسة رفع التعرفة الجمركية على كمية الأحذية المستوردة من الصين وأسعارها
- الملحق الثاني: قائمة السلع الخاصة بالمجموعة المعالجة والمجموعة الضابطة
- 43 جدول أ: قائمة بأنواع الأحذية الجاهزة والمستوردة من الصين بحسب نظام Harmonized System (HS) codes - التصنيف الثامن
- 44 جدول ب: قائمة بأنواع الملابس الجاهزة والمستوردة من الصين بحسب نظام Harmonized System (HS) codes - التصنيف الثامن

الملحق الأول: تقدير نموذج الانحدار الخطي الخاص بتطبيق منهجية Difference in Difference

تستخدم الدراسة منهجية Difference in Difference لتقدير مدى نجاح سياسة رفع التعرفة الجمركية في الحد من الاستيراد. وسيتم تنفيذ ذلك من خلال تقدير نموذج انحدار خطي للفترة ما بين عام 2010 و 2017 باستخدام بيانات الواردات من الصين إلى أسواق الضفة الغربية. فالصين، كما أظهرت الدراسة، تشكل المصدر الرئيس للأحذية المستوردة. كما أن قرار رفع التعرفة الجمركية جاء ليحد من استيراد الأحذية الصينية التي تتسم بانخفاض أسعارها وتدني جودتها. وقد تم صياغة نموذج الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$(1) \text{Logimport}_{it} = \mu_i + T_t + \sum_{t \neq 2010} \theta_i (\text{Treat}_i \times T_t) + \varepsilon_{it}$$

ويقيس المتغير التابع (Logimport_{it}) القيمة اللوغاريتمية للواردات مسعراً بعملة الشيكال الإسرائيلي. وتضم الواردات الأحذية المستهدفة بسياسة رفع التعرفة الجمركية ومنتجات الملابس غير المستهدفة بهذه السياسة. وقد تم حصر هذه السلع وتبويبها على مستوى التصنيف الثامن لنظام "Harmonized System (HS) codes". يوضح جدول (أ) و (ب) في الملحق الثاني للدراسة تصنيفات الأحذية والتي يبلغ عددها 14، والملابس والتي يبلغ عددها 78 صنفاً. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه التصنيفات لا تتكرر في كل سنة خلال فترة الفحص. وبالتالي فإن البيانات المستخدمة في هذا التحليل تشكل ما يطلق عليه unbalanced panel data. هذا وقد تم الحصول على بيانات الواردات من قبل وزارة المالية والتخطيط.

وأما عن المتغيرات المستقلة، فيعكس المتغير μ_i ما يوصف بـ item fixed effects وهي عبارة عن مجموعة من dummy variables والخاصة بالسلع التي تم استخدامها في النموذج على مستوى التصنيف الثامن. وتضبط هذه المتغيرات التأثيرات المرتبطة بتلك السلع والتي لا تتغير عبر الزمن، مثل تأثير الفروقات في أذواق المستهلكين الثابتة تجاه تلك السلع. وكذلك يضم متجه T_t مجموعة من dummy variable الخاصة بكل سنة على حدة والتي تضبط تأثير العوامل التي قد تغير في مستوى الاستيراد من سنة لأخرى خلال فترة الفحص. ومن الأمثلة على هذه العوامل، تأثير التغير في سعر صرف العملة على الطلب على البضائع المستوردة،

أو التغير في القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على تدفق تلك البضائع عبر معابرها التجارية. وقد تم اعتماد سنة 2010 كسنة مرجعية لقياس هذه التأثيرات.

وأما المتغير الرئيس $\sum(Treat_i \times T_t)$ فهو عبارة عن متغير تفاعل (interaction variable) وينتج عن حاصل ضرب متغير T_t مع متغير $Treat_i$ خلال سنوات الفحص (وهو عبارة عن متغير Dummy variable تمت إضافته ليميز بين المجموعة المعالجة، التي تأخذ قيمة 1، والمجموعة الضابطة التي تأخذ قيمة صفر). وتقيس القيمة المقدرة (θ) تأثير سياسة رفع التعرفة الجمركية على المجموعة المعالجة (الأحذية) لكل سنة بعد تطبيقها شرط أن تكون هذه الدالة ذات دلالة إحصائية وأيضاً شرط تحقق فرضية توازي الاتجاه. سيعرض في القسم التالي نتائج نموذج التحليل الخطي (1) وسيقتصر نقاش النتائج فيما تبقى من هذا الملحق على القيمة التقديرية لدالة θ .

نتائج تقدير نموذج الانحدار باستخدام بيانات قيم الاستيراد

تظهر نتائج تقدير نموذج الانحدار أن إشارة الدالة θ سالبة لجميع السنوات التي تلت رفع التعرفة الجمركية على الأحذية (عمود 1 في جدول 1 في الملحق). إلا أن القيمة المقدرة لهذه الدالة ليست ذات دلالة إحصائية (statistically insignificant). وبالتالي، يمكن الاستدلال بعدم وجود تغير في استيراد الأحذية من الصين بعد تطبيق قرار رفع التعرفة الجمركية. والسؤال هنا، إلى أي مدى ترتبط هذه النتيجة بعدم فعالية هذا القرار مقابل تأثير عوامل أخرى قد تزامن حدوثها عقب تطبيقه ولم يتم ضبطها من خلال نموذج (1)؟ وللإجابة على هذا التساؤل، تم إضافة متغير γ_{it} إلى نموذج (1) وهو نتاج حاصل ضرب متغير T_t مع المتغير μ_i . ويمكن أن يعرف متغير γ_{it} ب item specific time trend حيث يضبط تأثير التغيرات الخطية عبر الزمن والخاصة بكل سلعة على حدة (تلك التي تتغير بنفس المقدار كل سنة خلال فترة الفحص مثل التغير الخطي على طلب السلع المختلفة) بمعزل عن تأثير سياسة رفع التعرفة الجمركية. تظهر النتائج الموثقة في عمود (1) و(2) لنفس الجدول أن الدلالة الإحصائية للقيمة المقدرة للدالة λ لم تتغير. أي أن النتائج، على الأغلب، لا تعكس تأثير العوامل المتزامنة. وبذلك، يمكن الاستنتاج

من خلال هذا الفحص أنه لا توجد دلائل تؤشر إلى تأثير استيراد الأحذية من الصين بهذه السياسة.

وقبل الخوض في التحقق من دقة هذه النتائج، لا بد من اختبار فرضية توازي الاتجاه للتأكد من ملائمة نموذج Difference in Difference لفحص تأثير تطبيق سياسة رفع التعرفة الجمركية على استيراد الأحذية. تظهر النتائج الموثقة في جدول (1) في الملحق أن إشارة القيمة المقدره لدلالة θ والخاصة بالسنوات التي سبقت هذه السياسة (2011 و 2012) سالبة، لكنها ليست ذات دلالة إحصائية. أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تغير (نمو) مستوى الاستيراد بين المجموعة المعالجة والمجموعة الضابطة مما يؤكد على ملائمة هذا النموذج.

جدول (1): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لتأثير سياسة رفع التعرفة الجمركية على قيم استيراد الأحذية من الصين

(2)	(1)	المتغيرات
الفترة التي سبقت تطبيق سياسة التعرفة الجمركية		
-0.284	0.520	2011 θ
(0.704)	(0.696)	
-0.902	-0.418	2012 θ
(0.946)	(0.813)	
الفترة التي تلت تطبيق سياسة التعرفة الجمركية		
-0.542	-0.393	2013 θ
(1.310)	(0.711)	
-0.817	-0.569	2014 θ
(1.675)	(0.726)	
-0.209	-0.063	2015 θ
(2.009)	(0.746)	
-1.203	-1.154	2016 θ
(2.307)	(0.825)	
-0.540	-0.019	2017 θ
(2.665)	(0.724)	

(2)	(1)	المتغيرات
Yes	Yes	Year Fixed Effects (μ_i)
Yes	Yes	Item Fixed Effects (T_t)
Yes	No	γ_{it}
625	625	Observations
0.897	0.841	R-squared
Robust standard errors in parentheses		
*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1		

Standard errors are in parenthesis. The error terms are estimated using White-Huber standard errors.

تعتمد دقة النتائج المستخلصة من تقدير نموذج الانحدار بشكل أساسي على جودة البيانات المستخدمة. وفي هذه الدراسة، فإن البيانات الخاصة بقيمة الاستيراد هي تلك المسجلة والمفصح عنها أمام سلطات الجمارك الإسرائيلية. وهذا يطرح السؤال عن مدى تأثير هذه البيانات بأخطاء القياس (measurement error)؟ فكما بين في متن الدراسة، فإن القيم المصرح عنها في البيانات الجمركية أقل من الحقيقية. وعن مدى تأثير ذلك على دقة نتائج نموذج الانحدار، فإن الأمر يعتمد بشكل جوهري على وجود ارتباط بين التخفيض في قيم الاستيراد وقرار رفع التعرفة الجمركية. وفي حال وجوده، فإن نتائج التقدير الموثقة أعلاه قد تعكس أخطاء قياس الاستيراد مما يؤثر سلباً على صحة النتائج ويؤدي إلى تحيزها (biased estimates). أي أن القيمة المقدرة للدالة θ قد لا تعكس، في هذه الحالة، التأثير الحقيقي لسياسة رفع التعرفة الجمركية.

ولفحص هذه الفرضية تم تقدير نموذج مشابه لنموذج (1) مع اختلاف في المتغير التابع والذي تم الآن صياغته ليقاس معدل أسعار السلع المستخدمة في تقدير نموذج (1) على مستوى التصنيف الثامن. وكذلك تمت إضافة متغير γ_{it} حتى يتم ضبط التغيرات الخطية التي قد تؤثر على الأسعار. ويهدف هذا النموذج إلى فحص التغير في أسعار الأحذية المصرح عنها والذي يمكن أن ينتج عن رفع التعرفة الجمركية. تظهر نتائج النموذج المقدرة أن أسعار الأحذية المستوردة من الصين لم تتغير (أنظر عمود 1 في جدول 2 في الملحق). وتظهر النتائج أيضاً عدم وجود فروقات في نمو الأسعار بين الأحذية والمجموعة الضابطة خلال السنوات التي سبقت قرار رفع التعرفة الجمركية، مما يدل على صحة فرضية توازي الاتجاه. وبذلك يمكن

الاستنتاج أن ظاهرة التهرب الضريبي المرتبطة بتخفيض قيم الاستيراد المصرح بها قد لا يكون لها تأثير ملموس على دقة النتائج.

فحص ثبات نتائج تقدير نموذج الانحدار باستخدام بيانات كمية الاستيراد

سيتم فيما يلي إعادة تقييم تأثير رفع التعرفة الجمركية على استيراد الأحذية باستخدام بيانات عن الكميات المستوردة. واغلب الظن أن بيانات الكميات المستوردة أكثر دقة من بيانات قيم الاستيراد، لأن السابقة تخضع لفحص سلطات الجمارك الإسرائيلية. وبالتالي، فإن النتائج المترتبة على استخدام هذه البيانات يمكن أن يعطي نتائج أدق ويمكن مقارنتها مع نتائج نموذج (1) للتأكد من مدى تأثيرها بأخطاء القياس.

ولفحص تأثير تطبيق رفع التعرفة الجمركية على كمية الأحذية المستوردة، سنقوم بإعادة تقدير نموذج (1) بعد تعديل المتغير التابع ليقاس القيمة اللوغاريتمية للكمية المستوردة بدل قيمتها. تظهر النتائج الموثقة في عمود (2) جدول (2) في الملحق أن كمية الأحذية المستوردة لم تتغير بعد قرار رفع التعرفة مقارنة بالمجموعة الضابطة. فالقيمة المقدرة للدالة t_9 ليست ذات دلالة إحصائية لجميع السنوات التي تلت القرار. ولا تتغير هذه النتائج عند إضافة متجه γ_{it} (انظر عمود 3 لنفس الجدول). كما تؤكد النتائج على صحة فرضية توازي الاتجاه. وتبعاً لذلك، يمكن الاستنتاج من خلال تحليل نموذج (1)، سواء باستخدام بيانات كميات الواردات أو قيمها، بقصور سياسة رفع التعرفة الجمركية في تحقيق هدفها المتعلق بالحد من تدفق استيراد الأحذية.

جدول (2): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لتأثير سياسة رفع التعرفة الجمركية على كمية الأذوية المستوردة من الصين وأسعارها

(3)	(2)	(1)	المتغيرات
نموذج الكميات	نموذج الكميات	نموذج الأسعار	
الفترة التي سبقت تطبيق سياسة التعرفة الجمركية			
-0.268	0.241	0.016	2011 ϑ
(0.748)	(0.645)	(0.256)	
-1.200	-0.836	-0.298	2012 ϑ
(0.992)	(0.783)	(0.293)	
الفترة التي تلت تطبيق سياسة التعرفة الجمركية			
-0.831	-0.651	-0.288	2013 ϑ
(1.378)	(0.611)	(0.413)	
-1.280	-0.990	-0.463	2014 ϑ
(1.778)	(0.691)	(0.539)	
-0.895	-0.712	-0.686	2015 ϑ
(2.103)	(0.661)	(0.598)	
-1.380	-1.152	-0.177	2016 ϑ
(2.453)	(0.734)	(0.679)	
-1.008	-0.406	-0.468	2017 ϑ
(2.886)	(0.670)	(0.795)	
Yes	Yes	Yes	Year Fixed Effects (μ_i)
Yes	Yes	Yes	Item Fixed Effects (T_t)
Yes	No	Yes	γ_{it}
625	625	625	Observations
0.863	0.801	0.622	R-squared
			Robust standard errors in parentheses
			*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

Standard errors are in parenthesis. The error terms are estimated using White-Huber standard errors.

الملحق الثاني: قائمة السلع الخاصة بالمجموعة المعالجة والمجموعة الضابطة

جدول أ: قائمة بأنواع الأحذية الجاهزة والمستوردة من الصين
بحسب نظام Harmonized System (HS) codes - التصنيف الثامن

رقم الترميز حسب نظام HS	الوصف الخاص بالأحذية الجاهزة (المجموعة المعالجة)
64011000	أحذية كتيفة للماء بنعال خارجية ووجوه مطاط غير مثبتة على النعل الخارجي ولا مجمعة بالخياطة
64019200	أحذية كتيفة للماء بنعال خارجية ووجوه مطاط غير مثبتة على النعل الخارجي ولا مجمعة بالخياطة
64019900	أحذية كتيفة للماء بنعال خارجية ووجوه مطاط غير مثبتة على النعل الخارجي ولا مجمعة بالخياطة
64021900	أحذية أخر بنعال خارجية ووجوه من مطاط أو لدائن
64029100	أحذية أخر بنعال خارجية ووجوه من مطاط أو لدائن
64029900	أحذية أخر بنعال خارجية ووجوه من مطاط أو لدائن
64031900	أحذية بنعال خارجية من مطاط أو لدائن أو جلد طبيعي أو مجدد ووجوه جلد طبيعي
64032000	أحذية بنعال خارجية من مطاط أو لدائن أو جلد طبيعي أو مجدد ووجوه جلد طبيعي
64034000	أحذية بنعال خارجية من مطاط أو لدائن أو جلد طبيعي أو مجدد ووجوه جلد طبيعي
64035900	أحذية بنعال خارجية من مطاط أو لدائن أو جلد طبيعي أو مجدد ووجوه جلد طبيعي
64039100	أحذية بنعال خارجية من مطاط أو لدائن أو جلد طبيعي أو مجدد ووجوه جلد طبيعي
64039900	أحذية بنعال خارجية من مطاط أو لدائن أو جلد طبيعي أو مجدد ووجوه جلد طبيعي
64042000	أحذية بنعال خارجية من مطاط أو لدائن أو جلد طبيعي أو جلد مجدد ووجوه من مواد نسجية
64052000	أحذية أخر

جدول ب: قائمة بأنواع الملابس الجاهزة والمستوردة من الصين
بحسب نظام Harmonized System (HS) codes - التصنيف الثامن

رقم الترميز حسب نظام HS	الوصف الخاص بالملابس الجاهزة (المجموعة الضابطة)
61081100	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير داخلية، أثواب للنوم، بيجامات، ألبسة فضفاضة وما يماثلها للإناث
61081900	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير داخلية، أثواب للنوم، بيجامات، ألبسة فضفاضة وما يماثلها للإناث
61082100	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير داخلية، أثواب للنوم، بيجامات، ألبسة فضفاضة وما يماثلها للإناث
61082200	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير داخلية، أثواب للنوم، بيجامات، ألبسة فضفاضة وما يماثلها للإناث
61082900	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير داخلية، أثواب للنوم، بيجامات، ألبسة فضفاضة وما يماثلها للإناث
61083100	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير داخلية، أثواب للنوم، بيجامات، ألبسة فضفاضة وما يماثلها للإناث
61083200	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير داخلية، أثواب للنوم، بيجامات، ألبسة فضفاضة وما يماثلها للإناث
61083900	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير داخلية، أثواب للنوم، بيجامات، ألبسة فضفاضة وما يماثلها للإناث
61089100	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير داخلية، أثواب للنوم، بيجامات، ألبسة فضفاضة وما يماثلها للإناث
61089200	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير داخلية، أثواب للنوم، بيجامات، ألبسة فضفاضة وما يماثلها للإناث
61089900	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير داخلية، أثواب للنوم، بيجامات، ألبسة فضفاضة وما يماثلها للإناث
61101100	كنزات، سويترات، صديريات، أصناف مماثلة بأكمام أو بدونها من مصنرات أو كروشييه
61101900	كنزات، سويترات، صديريات، أصناف مماثلة بأكمام أو بدونها من مصنرات أو كروشييه
61102000	كنزات، سويترات، صديريات، أصناف مماثلة بأكمام أو بدونها من مصنرات أو كروشييه

رقم الترميز حسب نظام HS	الوصف الخاص بالملابس الجاهزة (المجموعة الضابطة)
61103000	كنزات، سويترات، صديريات، أصناف مماثلة بأكمام أو بدونها من مصنرات أو كروشيه
61109000	كنزات، سويترات، صديريات، أصناف مماثلة بأكمام أو بدونها من مصنرات أو كروشيه
61112040	ألبسة وتوابعها لصغار الأطفال من مصنرات أو كروشيه
61113040	ألبسة وتوابعها لصغار الأطفال من مصنرات أو كروشيه
61119040	ألبسة وتوابعها لصغار الأطفال من مصنرات أو كروشيه
61121100	أردية للرياضة، للتزلج، للسباحة من مصنرات أو كروشيه
61121200	أردية للرياضة، للتزلج، للسباحة من مصنرات أو كروشيه
61121900	أردية للرياضة، للتزلج، للسباحة من مصنرات أو كروشيه
61123100	أردية للرياضة، للتزلج، للسباحة من مصنرات أو كروشيه
61123900	أردية للرياضة، للتزلج، للسباحة من مصنرات أو كروشيه
61124100	أردية للرياضة، للتزلج، للسباحة من مصنرات أو كروشيه
61124900	أردية للرياضة، للتزلج، للسباحة من مصنرات أو كروشيه
61130020	ألبسة مصنوعة من الأقمشة المصنرة أو الكروشيه
61142000	ألبسة آخر من مصنرات أو كروشيه
61143000	ألبسة آخر من مصنرات أو كروشيه
61149000	ألبسة آخر من مصنرات أو كروشيه
61151000	جوارب بسرراويل، طويلة أو نصفية أو قصيرة، غيرها بما فيها جوارب تمدد الأوردة من مصنرات أو كروشيه
61152100	جوارب بسرراويل، طويلة أو نصفية أو قصيرة، غيرها بما فيها جوارب تمدد الأوردة من مصنرات أو كروشيه
61152200	جوارب بسرراويل، طويلة أو نصفية أو قصيرة، غيرها بما فيها جوارب تمدد الأوردة من مصنرات أو كروشيه
61152900	جوارب بسرراويل، طويلة أو نصفية أو قصيرة، غيرها بما فيها جوارب تمدد الأوردة من مصنرات أو كروشيه
61153000	جوارب بسرراويل، طويلة أو نصفية أو قصيرة، غيرها بما فيها جوارب تمدد الأوردة من مصنرات أو كروشيه

رقم الترميز حسب نظام HS	الوصف الخاص بالملابس الجاهزة (المجموعة الضابطة)
61159920	جوارب بسرويل، طويلة أو نصفية أو قصيرة، غيرها بما فيها جوارب تمتد الأوردة من مصنرات أو كروشيه
61161000	قفازات عادية أو بلا أصابع أو تكسو الأصابع الأربع معا والإبهام منفردا من مصنرات أو كروشيه
61169100	قفازات عادية أو بلا أصابع أو تكسو الأصابع الأربع معا والإبهام منفردا من مصنرات أو كروشيه
61169200	قفازات عادية أو بلا أصابع أو تكسو الأصابع الأربع معا والإبهام منفردا من مصنرات أو كروشيه
61169300	قفازات عادية أو بلا أصابع أو تكسو الأصابع الأربع معا والإبهام منفردا من مصنرات أو كروشيه
61169900	قفازات عادية أو بلا أصابع أو تكسو الأصابع الأربع معا والإبهام منفردا من مصنرات أو كروشيه
61171000	توابع آخر جاهزة للألبسة، أجزاء ألبسة أو أجزاء توابع ألبسة من مصنرات أو كروشيه
61179000	توابع آخر جاهزة للألبسة، أجزاء ألبسة أو أجزاء توابع ألبسة من مصنرات أو كروشيه

جدول ب/يتبع: قائمة بأنواع الملابس الجاهزة والمستوردة من الصين
بحسب نظام Harmonized System (HS) codes - التصنيف الثامن

رقم الترميز حسب نظام HS	الوصف
62043200	بدل، أطقم، جاكيتات، بليزرات، فساتين، تنانير وبنطلونات بأشكالهما عدا ألبسة السباحة للإناث
62071100	قمصان قصيرة بأكمام أو بدونها وما يماثلها، سراويل داخلية، قمصان للنوم، بيجامات،...للرجال
62071900	قمصان قصيرة بأكمام أو بدونها وما يماثلها، سراويل داخلية، قمصان للنوم، بيجامات،...للرجال
62072100	قمصان قصيرة بأكمام أو بدونها وما يماثلها، سراويل داخلية، قمصان للنوم، بيجامات،...للرجال
62072200	قمصان قصيرة بأكمام أو بدونها وما يماثلها، سراويل داخلية، قمصان للنوم، بيجامات،...للرجال
62072900	قمصان قصيرة بأكمام أو بدونها ما يماثلها، سراويل داخلية، قمصان للنوم، بيجامات،...للرجال
62079100	قمصان قصيرة بأكمام أو بدونها وما يماثلها، سراويل داخلية، قمصان للنوم، بيجامات،...للرجال
62079900	قمصان قصيرة بأكمام أو بدونها وما يماثلها، سراويل داخلية، قمصان للنوم، بيجامات،...للرجال
62081100	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير وسراويل داخلية أثواب نوم، ألبسة منزلية فضفاضة...للإناث
62081900	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير وسراويل داخلية أثواب نوم، ألبسة منزلية فضفاضة...للإناث
62082100	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير وسراويل داخلية أثواب نوم، ألبسة منزلية فضفاضة...للإناث
62082200	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير وسراويل داخلية أثواب نوم، ألبسة منزلية فضفاضة...للإناث
62082900	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير وسراويل داخلية أثواب نوم، ألبسة منزلية فضفاضة...للإناث
62089100	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير وسراويل داخلية أثواب نوم، ألبسة منزلية فضفاضة...للإناث
62089200	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير وسراويل داخلية أثواب نوم، ألبسة منزلية فضفاضة...للإناث
62089900	قمصان داخلية، جيبونات، تنانير وسراويل داخلية أثواب نوم، ألبسة منزلية فضفاضة...للإناث
62092040	ألبسة وتوابعها لصغار الأطفال
62092060	ألبسة وتوابعها لصغار الأطفال
62093060	ألبسة وتوابعها لصغار الأطفال
62099040	ألبسة وتوابعها لصغار الأطفال
62099059	ألبسة وتوابعها لصغار الأطفال
62099060	ألبسة وتوابعها لصغار الأطفال
62101000	ألبسة مصنوعة من نسيج داخلة في 5907، 5906، 5903، 5603، 5602
62112000	أردية للرياضة، للتزلج، للسباحة، ألبسة أخر

رقم الترميز حسب نظام HS	الوصف
62122000	حمائل ثدي، أحزمة شدادة، مشدات، حمالات بنطلونات وجوارب، أصناف مماثلة وإن كانت من مصنرات أو كروشيه
62123000	حمائل ثدي، أحزمة شدادة، مشدات، حمالات بنطلونات وجوارب، أصناف مماثلة وإن كانت من مصنرات أو كروشيه
62132000	مناديل جيب أو يد
62139000	مناديل جيب أو يد
62141000	شالات، أوشحة، لفاعات عنق، مناديل رأس، أخمرة، براقع وأصناف مماثلة
62142000	شالات، أوشحة، لفاعات عنق، مناديل رأس، أخمرة، براقع وأصناف مماثلة
62143000	شالات، أوشحة، لفاعات عنق، مناديل رأس، أخمرة، براقع وأصناف مماثلة
62144000	شالات، أوشحة، لفاعات عنق، مناديل رأس، أخمرة، براقع وأصناف مماثلة
62149000	شالات، أوشحة، لفاعات عنق، مناديل رأس، أخمرة، براقع وأصناف مماثلة
62151000	أربطة عنق، أربطة عنق بشكل فراشة أو بشكل مناديل
62152000	أربطة عنق، أربطة عنق بشكل فراشة أو بشكل مناديل